ظهور المدنية ونشوء الدولة في بلاد الرافدين

سعد الصويان

أستاذ مشارك ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية

الملخص

ما المعطيات البيئية والطبيعية التي أهلت بلاد الرافدين لتكون مهد الحضارات ، وأول مكان تولد فيه المدن وتنشأ الدول؟ تتطلب الإجابة على هذا السؤال تقديم عرض سريع لجغرافية المنطقة وتضاريسها قبل الانتقال للحديث عن المتطلبات التقنية والاقتصادية والبشرية لنشوء المدن وتتبع هذه النشأة في مراحلها المتتالية . تبدأ أول خطوة في هذا الاتجاه بعد الانتقال من العصر الحجري إلى عصر التعدين الذي مكن من تطوير صناعة المحراث وغيره من الأدوات الزراعية ، وهو ما ساعد في شق الترع وقنوات الري وحرث مساحات أكبر من الأرض لزراعتها ، وكذلك اختراع العجلة التي سهلت نقل فائض المحصول من الريف إلى المدينة . بعد ذلك نتتبع مراحل التطور الحضري التي مهدت لقيام المدينة ، والمتمثلة في التفجر الديموغرافي الناجم عن زيادة المحاصيل ، والقدرة على إنتاج الفائض ، وما يترتب على ذلك من كثافة سكانية وتعقد في التنظيم الاجتماعي وتشعب العلاقات الاجتماعية الذي يقود إلى نشوء الطبقية . هذا مما يحتم قيام سلطة مركزية قادرة على فض النزاعات وحماية المصالح الطبقية . ويعد السومريون أول بناة للحضارة ، وأول من أسس المدن في بلاد الرافدين ، لذا كان لا بد من التطرق لنشوء المدن السومرية ثم مجيء الأكاديين بعد ذلك . ونختتم البحث باستعراض أهم نظريتين تفسران نشوء المدينة والدولة ، وهما النظرية الهيدرولوكية التي قال بها كارل وتفوغل ، والنظرية الديموغرافية التي قال بها روبرت آدمز .

بلاد الرافدين : البيئة والجغرافيا

تضم بلاد الرافدين بيئات ومناطق جغرافية متباينة في الطبيعة والتضاريس والمناخ . ففي الشمال والشمال الشرقي وابتداء من الموصل وكركوك وأربيل ، حيث تبدأ المناطق التركمانية والكردية ، تأخذ المنطقة في الارتفاع ، وتزداد تضاريسها وعورة حتى تتحول في أقصى الشمال إلى جبال عالية الارتفاع ، تغطي قممها الثلوج ، ويتراوح ارتفاعها من 8.000 إلى 11.000قدم ، وتندمج مع جبال زاغروس شرقاً وطوروس شمالاً . ويتميز شمال العراق عموماً بجمال الطبيعة وبرودة المناخ ووفرة الأمطار التي تتراوح من 14 إلى 15بوصة في السنة ، وهو ما جعل منه منطقة غنية بمراعيها الخصبة وزراعتها البعلية . وإلى الجنوب من تلك المنطقة بين نهري دجلة والفرات تقع الدلتا ذات التربة الخصبة ، والتي تبلغ مساحتها 525 كيلا من الشمال إلى الجنوب ، و 275كيلا من الشرق إلى الغرب . يعبر نهر الفرات من تركيا إلى الأراضي السورية حيث يلتقي في ضفته اليسرى مع رافديه الخابور والبليخ قبل دخوله العراق . ويبلغ إجمالي طول نهر الفرات 2,736كيلا ، ونهر دجلة 1.900كيلا ، وهو أضيق مجرى من الفرات لكنه أغزر ماء وأسرع جرياناً . وتعني «دجلة» في اللغة الأكادية «المنطلق بسرعة السهم» . ويستخدم الأهالي للإبحار في دجلة والفرات قوارب وسفنا صغيرة محلية ، مثل الكلك والقفّة والبَلم ، ومع ذلك يبقى الإبحار في الرافدين صعباً نظراً لضيقهما وشدة انحدارهما في الأجزاء الشمالية ولضحالتهما وكثرة ما فيهما من الجزر ، ومن الوحل والرمال في الأجزاء الجنوبية ، فضلاً عن الفيضانات العنيفة والمفاجئة ، وهما بذلك يختلفان عن نهر النيل . كما يختلفان عن نهر النيل في أن هذا يفيض قبيل موسم البذار ، على حين يفيض دجلة في شهر أبريل والفرات في مايو ، أي في أواخر فصل الربيع وبعد موسم نثر الحبوب . وتحدث الفيضانات بصورة مفاجئة وعنيفة وربما وصل ارتفاع مياههما في أثناء ذلك إلى عدة أمتار ، لذا تشيد السدود والحواجز والخزانات على ضفافهما لحجز مياه الفيضانات والاحتفاظ بها لوقت الحاجة في موسم الري ، وتقام القرى والمدن بعيداً عن مجرى النهرين في المناطق المرتفعة على جانبيهما .

وتشكل الدلتا ثلث مساحة العراق تقريباً ، وتضم حوالي ثلاثة أرباع سكانه ومناطقه الزراعية ، وهي منطقة سهلية شاسعة ومسطحة ، لا سيما في المنطقة الواقعة جنوبي بغداد ، لا يزيد ارتفاعها في أعلى نقطة لها عن 100م عن مستوى سطح البحر ، ويتراوح معدل انحدارها بين 2 إلى 1.5متر لكل 100كم ، إذ لا يزيد الارتفاع من شط العرب إلى بغداد على 10أمتار . وتحمل روافد دجلة – الزاب الصغير والزاب الكبير وديالا – إلى شواطئه الطمي من جبال كردستان وثلثي كمية المياه التي تجري فيه . ويبلغ معدل ما يجلبه النهران من الطمي من مرتفعات زاغروس ومرتفعات الأناضول ومنابعهما في الأراضي التركية في موسم الفيضان حوالي ثلاثة ملايين طن يومياً ، وهو ما أدى إلى ترسب الطمي ، وتراكمه عبر العصور ومن ثم إلى تراجع مياه الخليج جنوباً . وفي العصور القديمة كانت مياه الخليج العربي الضحلة تغطي هذه المنطقة حتى شمال بغداد إلى أن ردمها الطمي . وكان لامتداد مياه الخليج شمالاً عن المنسوب الذي هي عليه الآن تأثيره على مياه النهرين ، حيث يضعف جريانها ويرتفع منسوبها ، وتكون أكثر عرضة للفيضانات وتغيير مجاريها ، ومن ثم فإن المنطقة تحتوي على الكثير من البحيرات والمستنقعات والأهوار وأدغال القصب[1] . ويلتقي دجلة والفرات عند مدينة قرنة ليشكلا معاً شط العرب الذي تقع عليه البصرة – الميناء الوحيد في العراق – ويصب في الخليج العربي بعد التقائه مع نهر قارون المنحدر من الأراضي الإيرانية . ويبلغ طول شط العرب 185كيلا ، ويصب في الخليج ، مشكلاً في مصبه مجموعة من الجزر المنبسطة ، ويحول ذلك دون قيام الموانئ البحرية عليه . وإلى الغرب من الفرات ومن شط العرب تمتد الصحراء التي تأخذ في الارتفاع كلما اتجهنا نحو سوريا والأردن والجزيرة العربية .

ونظراً لغزارة المياه في مجاريهما الشمالية وسرعة تدفقها وضيق مجاريها وشدة انحدارها حفر دجلة والفرات أسرة عميقة في تلك الصخور والجبال في أودية ترتفع الضفاف على جانبيها عالياً ، وهذا مما حدد مجاريهما الشمالية بصورة دائمة لا تتغير . كما أن شدة انحدار المجاري عن الضفاف المحيطة بها جعل

من الصعب الاستفادة من النهرين في تلك المناطق لأعمال الري . أما في المناطق الجنوبية المنخفضة ، حيث السهول الفسيحة المنبسطة ، فإن تدفق الماء يصبح بطيئاً وتتسع مجاري النهرين وترتفع قليلاً عن المناطق المحاذية لها ، وهذا مما يسهل عمليات الري وشق القنوات ، لكنه يضطر الأهالي لتشييد السدود على ضفاف النهر ؛ لتجنب مخاطر الفيضانات . كما أن ارتفاع مجرى النهر يؤدي إلى كثرة التفرعات ، بحيث نجد أنه في بعض المواقع ينقسم المجرى الواحد إلى عدة مجار تحصر بينها عدداً من الجزر الصغيرة والأهوار والأحواز ، ثم تعود هذه المجاري لتلتحم لاحقاً بعضها ببعض مرة أخرى لتكون مجرى واحداً ، وهكذا . فضلاً عن أن المجرى ، نتيجة لتراكم الطمي وزيادة ارتفاع المجرى عن المنطقة المحيطة ، كثيراً ما يغير مساره زاحفاً يمنة أو يسرة ؛ ليشق لنفسه مجرى آخر يبتعد تدريجياً على مر السنين عن المجرى السابق . وتغير مجرى النهر يعني انقطاع الماء عن المدن والقرى التي كانت قائمة عليه ، ويعني ذلك هجر أهلها لها لينشئوا لهم مواطن جديدة بالقرب من المجرى الجديد ، كما تشهد على ذلك الأطلال والخرائب وبقايا الترع والسدود المندثرة التي تنتشر في المنطقة . وفي تلك المناطق الجنوبية التي تقوم فيها الزراعة على الري يلاحَظ أن مجرى الفرات يكون أعلى من مجرى دجلة في بعض المناطق ، على حين يكون مجرى دجلة هو الأعلى في مناطق أخرى . وقد استفاد مهندسو الري من هذه الخاصية ، حيث يعتمدون على النهر الذي يعتلي مجراه في عمليات الري ، على حين يعتمدون على النهر الذي ينخفض مجراه في عمليات الصرف .

واعتاد العرب منذ القدم أن يطلقوا اسم سواد العراق على ما كان قديماً يسمى بابل ، وهو كل ما يقع جنوبي بغداد ، ابتداء من الرمادة على نهر الفرات ومن سامراء على دجلة ، ويطلقوا اسم الجزيرة على الهضبة التي تبدأ من بغداد على ضفاف دجلة ، حيث تضيق الدلتا قليلاً ، ويقترب النهران أحدهما من الآخر ، حتى جبل سنجار شمالاً ، وهو جبل يمتد من الشرق إلى الغرب ويقطنه اليزيديون . وتتألف بلاد الرافدين أساساً من جزأين : الجزء الواقع شمال بغداد ، وهو بلاد الآشوريين القدماء ، حيث يجري نهر الزاب الكبير والزاب الصغير

ويصبان في دجلة ، ويمكن أن تقوم الزراعة في هذه المنطقة على مياه السيول والأمطار . أما الجزء الجنوبي فهو ما يسمى قديماً بابل ، وفي التاريخ القديم كان جنوب بابل يسمى بلاد السومريين وشمالها بلاد الأكاديين . وهذه منطقة خصبة جداً بحكم ما يرميه فيها النهران من الطمي ، لكنها شديدة الحرارة والجفاف لا يمكن أن تقوم فيها الزراعة بدون الري من مياه الأنهار بواسطة السدود والقنوات . وتعاني التربة من مشاكل الملوحة والقلوية ، نظراً لقلة الأمطار وشدة حرارة الصيف التي تؤدي إلى سرعة التبخر وتركيز الأملاح القلوية في التربة ، لذلك فهي تحتاج إلى أعمال صرف جيدة ومستمرة .

جغرافية بلاد الرافدين وبيئاتها المتباينة منحت المنطقة ميزات فريدة أهلتها لتكون مهد الحضارات وأعطتها الأفضلية لتكون أول مكان في العالم تولد فيه المدن وتنشأ الممالك والدول . فقد اختصت مناطقها الشمالية بتوافر الأسلاف الفطرية للحبوب ، والحيوانات التي تمكن الإنسان من تدجينها لأول مرة مع إطلالة العصر الحجري الحديث . تلك هي المنطقة التي بدأ فيها المزارعون الأوائل تجاربهم في تدجين النباتات واستئناس الحيوانات قبل أن يتمكنوا بعد اختراع المحراث والأدوات الأخرى من النزول إلى أحواض الأنهار الجافة في المناطق الجنوبية . وفي منطقة الدلتا هنالك البيئات النهرية والمسطحات المائية التي وفرت معيناً لا ينضب من الأسماك والطيور ، وهناك المراعي والحقول التي استفاد منها الرعاة ووفرت غذاء وفيراً لحيواناتهم . فضلاً عما يجود به دجلة والفرات من الطمي الخصب ومياه الري التي وسعت من رقعة الأرض المزروعة ، وساعدت على وفرة المحاصيل ، وجعلت من المنطقة سلة غذاء قادرة على إعاشة الملايين من البشر . ومن المعلوم أن محاصيل الزراعة التي تعتمد على الري أوفر بكثير وأضمن من محاصيل الزراعة البعلية أو تلك التي تعتمد على الفيضانات ولا تنتج إلا غلة واحدة على مدار العام ، على حين يمكن لزراعة الري أن تنتج محصولين أو ثلاثة[2] . ولا تقتصر المحاصيل على الحنطة والشعير ، بل تشمل ، على ضفاف الأنهار خاصة ، حدائق النخيل والبساتين التي تنتج مختلف أنواع الفواكه والخضروات وعلى مدار فصول السنة . هذا التكامل البيئي والتنوع

الموسمي في مصادر الغذاء من الأسماك والطيور والماشية والحبوب والفواكه أعطى المنطقة مرونة بالغة ، وقدرة فائقة على التكيف بسهولة مع الظروف الطارئة ومواجهة الأزمات وتجنب المجاعات ، ومكن الريف العراقي منذ فجر التاريخ أن يُعيش مدناً مكتظة بالسكان[3] . وعلى الرغم من خصوبة التربة في جنوب العراق التي توفر محاصيل وفيرة وجيدة ، إذا توافرت لها مشاريع الري والصرف الملائمة ، . فإن المنطقة تفتقر إلى الأخشاب والأحجار والمعادن التي لا توجد إلا في المناطق الجبلية شمالاً ؛ لذا اعتمدت الحضارات والممالك التي قامت في تلك المنطقة على التبادل التجاري ومقايضة المنتجات الزراعية والحيوانية والتمور والأسماك والمشغولات الخوصية والجلدية بما تحتاج إليه من المواد الخام[4] . وتعد وفرة المحاصيل الغذائية في جنوب العراق بثروته السمكية والحيوانية ومحاصيله الزراعية من الحبوب والتمور والفواكه من جهة ، وافتقاره إلى المواد الأساسية من جهة أخرى ، من أهم العوامل التي شجعت على ازدهار عمليات التصدير والاستيراد وكثافتها[5] . وانعدام وسائل المواصلات البرية الناجعة في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الإنسان عوض عنه وجود دجلة والفرات اللذين شكلت روافدهما شريانات حيوية سهلت المواصلات ونقل البضائع وتبادل السلع ، وقد ساعد ذلك على تنشيط حركة التبادلات التجارية بين جنوب العراق والمناطق المحيطة ، إضافة إلى تسهيل نقل المواد الغذائية من مختلف مناطق الريف إلى المدن[6] . وكان لتقدم وسائل المواصلات فيما بعد أثره الفعال في تشجيع التبادلات التجارية وحركات الاستيراد والتصدير بين المدن ، وهو ما نمّى وساعد على ازدهار مختلف الحرف والصناعات الدقيقة التي تتطلب إجادتها مهارة عالية وخبرة طويلة وتفرغاً تاماً ، وكذلك إلى مواد خام قد لا تتوافر محلياً . كما أسهم ذلك في كثافة التواصل والاحتكاك بين البشر من مختلف الثقافات والمجتمعات ، بما يعنيه ذلك من تثاقف وتلاقح وتوسيع للمدارك وتحفيز الهمم على الإبداع والاختراع[7] . ويمكن أن يقال عن حضارة العراق إن أهم ما يميزها أنها حضارة الطمي والطين ، فقد استفادوا من الطمي الخصب في الزراعة ، واستخدموا الطين والطوب المجفف في جميع أعمال البناء وفي صناعة الفخار والآجر ، وفي عمل

الأختام والألواح التي نقشوا عليها الرسوم والكتابات المسمارية التي خلدت حضارتهم .

المتطلبات الاقتصادية والتكنولوجية لنشوء المدينة

كانت بدايات الاستيطان في شمال بلاد الرافدين عبارة عن واحات وقرى زراعية صغيرة متباعدة ومتناثرة على التلال وفي المناطق الجبلية ، كل منها مكتفية ذاتياً وشبه معزولة عن غيرها ، ولا يزيد عدد سكانها عن بضع مئات يبنون دورهم من الطين المجفف والبوص ، ولا تزيد مساحة الواحدة منها عن غرفة أو غرفتين . ويعدّ اكتشاف الإنسان للزراعة ثورة بمقاييس العصر الحجري وكفاح الإنسان للحصول على الغذاء . إلا أن وسائل الإنتاج البدائية لم تكن تسمح بزيادة المحصول ومضاعفة الإنتاج وإعاشة أعداد كبيرة من الناس ؛ لذا فإنه إذا زاد عدد سكان القرية عن حد معين انخزل قسم منهم وذهبوا للبحث عن مكان مناسب يؤسسون عليه قرية أخرى . كانت الأدوات التي استخدمها المزارعون آنذاك ما زالت أدوات بدائية جداً ، وكان محصولهم من الزراعة زهيداً بمقاييس العصور التالية ، لكنه كان وفيراً بمقاييس العصور السابقة ، وبخاصة أن الأراضي البكر الصالحة للزراعة كانت متوافرة آنذاك وتربتها غنية ، مما عوض عن بدائية التكنولوجيا[8] . إلا أن مستوى معيشة المزارعين البدائيين بتقنياتهم البسيطة لم يكن في حقيقة الأمر ليختلف كثيراً عن مستوى معيشة الصيادين ، ولم يكن هنالك ما يكفي لإعاشة من لا يعملون في الزراعة وإنتاج الغذاء بشكل مباشر . الاختلاف الوحيد هو في مصدر الغذاء الذي أصبح مستأنساً مدجناً يسيطر عليه الإنسان إلى درجة كبيرة ، وفي القدرة على إنتاج فائض يكفي لسد الحاجة الغذائية خلال الفترات التي تفصل بين موسم حصاد والموسم الذي يليه ، والمراوحة بين فصول من الكد والكدح تتخللها فصول من الراحة والاسترخاء يمكن للمزارعين خلالها مزاولة أعمال أخرى غير الزراعة[9] .

في تلك المراحل البدائية لم يكن المزارعون قادرين على استغلال أحواض الأنهار والأودية القريبة منها ؛ لأنها كانت ، على الرغم من خصوبتها نظراً لما

يرميه فيها النهر في أثناء فيضانه من الطمي ، مناطق جافة ، مطرها شحيح ، وتربتها صلبة ، يصعب على الأدوات البدائية حرثها . جاءت النقلة الحقيقية في حدود الألفية السادسة قبل الميلاد حينما بدأ المزارعون ، بعد تقدم التكنولوجيا وتراكم الخبرات في مجالات الزراعة وتحسين الإنتاج واستصلاح الأرض وتصريف المياه ، تجاربهم الأولية في الزراعة بمحاذاة الأنهار بمياهها التي لا تنقطع ، وتربتها الخصبة ، وضفافها الفسيحة ، وأراضيها المنبسطة ، ومناخها المعتدل الميال نحو الدفء . ولم تكن الكثير من تلك القرى البدائية لتعمر طويلاً لأسباب كثيرة ، منها مثلاً توالي سنوات الجفاف أو زيادة ملوحة التربة نتيجة الممارسات الزراعية الخاطئة ، وهو ما يضطر أهلها إلى هجرها والبحث عن مكان أنسب للاستيطان . وشيئاً فشيئاً صارت تكبر القرى ويتقارب بعضها من بعض ، وصارت كل مجموعة من القرى المتقاربة التي تتكلم لهجة واحدة ، وتشترك في العادات والتقاليد ، وتدين لآلهة واحدة تتعنقد حول مركز حضري يضم معبداً تقدم فيه القرابين وتقام فيه الشعائر الدينية والطقوس الموسمية المتعلقة بالخصب والنماء .

والزراعة هي الخطوة الأولى التي مكنت الإنسان من الاستقرار ومهدت الطريق أمام قيام المدنية والتحضر . لم يعد الإنسان بحاجة إلى الترحال المستديم بحثاً عن مصادر الغذاء ، وأصبح قادراً على أن ينتج ما يزيد عن كفايته بجهد أقل وعلى رقعة من الأرض أصغر بكثير من تلك التي كان يعتاش عليها في مرحلة الجمع والصيد . الزراعة مكنت الإنسان من إنتاج فائض غذائي قابل للتخزين يمكن التعويل عليه على مدار العام ، واقتطاع جزء منه لإعاشة شريحة من السكان يعملون في حرف تخصصية متنوعة ، وينتجون سلعاً أخرى غير المواد الغذائية . وزيادة كمية الغذاء المنتج مع تقلص المساحة اللازمة لإنتاجه يسمح بزيادة الكثافة السكانية ، وكذلك العدد المطلق للسكان . ولا شك أن الزراعة أمر ضروري لقيام المدن وسابق له ، لكنه في حد ذاته ليس سبباً كافياً لذلك ؛ إذ إن هناك شروطاً أخرى ، تقنية وبشرية ، لا بد من توافرها[10] . المدن والحواضر تجمعات سكانية تضم أعداداً غفيرة وأصنافاً غير متجانسة من السكان الذين لا يعملون في مجالات إنتاج الغذاء ، بل في حرف ومهن أخرى متنوعة ،

ويحتاجون لإعالتهم إلى فائض ضخم من الإنتاج الزراعي تصدره لهم المناطق الريفية المحيطة بالمدينة . وإنتاج هذا الفائض ونقله إلى المدن يتطلب توسيع رقعة الأرض المزروعة ويتطلب تكنولوجيا متقدمة في مجال الزراعة ومجال النقل والمواصلات . وإذا كانت رقعة الأرض المزروعة في أحواض الأنهار قابلة للتوسع فإنها تحتاج إلى مهارات وتقنيات عالية لحرث الأرض وشق القنوات لجلب مياه الري وتصريفها ، وبخاصة كلما ابتعدنا عن النهر . وهذه الأرض الصلبة لا تفيد في حرثها الأدوات البدائية التي كان يستخدمها المزارعون الأوائل ، لذلك لم يصل فائض الإنتاج الزراعي إلى الحد الذي يسمح بظهور المدن إلا بعد اختراع المحراث ، الذي سهل حرث الأرض وشق القنوات ، والعجلة التي استخدمت في تصنيع العربات لنقل الغلال والمحاصيل وتوصيلها من المنتج إلى المستهلك عبر المسافات الطويلة . ويعود اختراع العجلة والمحراث إلى الألف الرابع قبل الميلاد[11] . ولم يكن من الممكن الاستفادة منهما بالدرجة القصوى لولا أن الإنسان كان قد استأنس حيوانات النقل التي سخرها واستفاد من طاقتها في عمليات جر المحراث لحرث الأرض ، وجر العربة لحمل الأثقال . ومن الاختراعات المهمة أيضاً الأشرعة التي استخدمت لتسخير القوارب والسفن لنقل البضائع والمواد عبر الأنهار والممرات المائية .

ظهور التعدين

لعل أهم نقلة حضارية شهدها الإنسان ظهور التعدين والانتقال من العصر الحجري إلى عصر المعادن . بدأ الستار يسدل على العصر الحجري بعد أن اكتشف الإنسان أن هناك أصنافاً من «الأحجار» لا تتحطم ولا تتفتت إذا طُرقت لكنها لدنة طيعة تحتفظ بتماسكها مع تغير شكلها . ومن بين المعادن الموجودة على سطح الأرض في حالة نقية صافية يبدو أن الذهب والفضة والنحاس كانت الأولى التي عرفها الإنسان واجتذبت انتباهه ، وربما كان أولها الذهب الذي وجد مخلوطاً مع الرمل والحصباء في مجاري الأنهار . لكن الذهب لا يصلح لصناعة الأدوات أو الأسلحة نظراً لطراوته وليونته ، لكنه يقاوم الصدأ وجميل المنظر

واستخدم منذ بداية اكتشافه في صناعة الحلي وأدوات الزينة . كذلك ندرة الفضة وليونتها منعت من استخدامها في تصنيع الأسلحة والأدوات واقتصرت على الحلي والمجوهرات[12] .

وكان حديد النيازك والنحاس من أوائل المعادن التي اكتشف الإنسان مناسبتها لصناعة الأدوات . وتعود البدايات القديمة الأولى لاستخدام النحاس إلى حوالي 8000 سنة قبل الميلاد حيث وجده الإنسان في هيئته النقية فوق سطح الأرض على شكل كتل وشذرات بأحجام مختلفة ، وتعامل معه بديلاً للحجر في صنع بعض الأدوات . ومن خواص النحاس ، خلافاً للصخور ، أنه طيع ولدن يمكن تشكيله بالطرق عليه وهو بارد .وقد سهلت طواعيته على الإنسان أن يصنع منه أدوات حادة وصلبة بواسطة الطرق . والنحاس معدن لين لكن تزداد صلابته وقوته بالطرق المتكرر ، إلا أنه إذا زاد الطرق عن حد معين يصل المعدن إلى درجة يصبح فيها قابلاً للتقصف والتحطم ، ولكن يمكن استعادة لدانته بتسخينه ثم تبريده بتغطيسه بالماء . وبتكرار هذه العملية يمكن الحصول من النحاس على أداة قاطعة بالشكل المطلوب ، طرفها صلب وحافتها حادة ، يمكن سنها وزيادة حدتها بالصقل والشحذ[13] .

وقد تبدو ميزة الأدوات المعدنية وتفوقها على الأدوات الحجرية واضحة لنا الآن ، لا سيما فيما يتعلق بالقطع والقص والحفر ، لكنها لم تكن كذلك في بداية تصنيعها منذ آلاف السنين . في البداية كانت المعادن نادرة ، وعمليات الصهر والتعدين والحدادة بدائية ، وكفاءة الأدوات متدنية ، وتصنيعها مرهقاً ويستغرق وقتاً طويلاً . ولم تكن بالكفاءة التي للأدوات الحجرية . كانت الأدوات القاطعة المصنوعة من الحجر أحد حافة وأمضى من تلك المصنوعة من النحاس . أما حديد النيازك فكان من الندرة بحيث لم يتوافر منه ما يكفي لصناعة الأدوات . وكانت الأدوات المعدنية في بداية تصنيعها لا تختلف في شكلها عن الأدوات الحجرية كما لو كانت مجرد تقليد لها . وشيئاً فشيئاً بدأ الإنسان يدرك طواعية المعادن ولدانتها وقابليتها للتصنيع وفق قوالب وأشكال متعددة ومتنوعة .

فعلى سبيل المثال كان الخنجر المصنوع من الحجر قصيراً ، لأن طوله يعرضه للكسر بسهولة ؛ ولذلك كانت الخناجر المعدنية تصنع في البداية على هذه الشاكلة ، حتى أدرك الإنسان لاحقاً إمكانية صنع خناجر معدنية طويلة دون تعرضها للكسر ، وهو ما أعطاها القدرة على الطعن وعلى القطع .

صحيح أن الإنسان اكتشف منذ حوالي سنة 6000 قبل الميلاد إمكانية إذابة النحاس وصبه في قوالب معدة سلفاً ليتخذ الشكل المطلوب ، لكن شيوع استخدام الأدوات المعدنية لم يبدأ حقيقة إلا بعد أن اكتشف الإنسان أسرار التعدين عن طريق صهر المعادن واستخلاص خاماتها من الصخور وذلك في حدود سنة 4000 قبل الميلاد[14] . ومن السهل التقاط الأحجار كما هي موجودة في الطبيعة وتشظيتها وعمل الأدوات منها حسب الشكل المطلوب ، كذلك بالنسبة لحديد النيازك والنحاس النقي الموجود على سطح الأرض والذي من المحتمل أن الإنسان الأول التقطه مثلما يلتقط أي حجر ، وطرقه وهو بارد مثلما يطرق الحجر ، وعمل منه ما يريده من أدوات . لكن عمليات التعدين واستخراج المعادن النقية من خاماتها الصخرية أمر آخر ، إذ إن منظر هذه الخامات وشكلها من صخر أو رمل لا تبدو مختلفة عن غيرها من الصخور والرمال ، ولا تشبه أبداً المعادن التي يمكن الحصول عليها منها . لذا لم يكن من السهل على الإنسان معرفة ما تحتويه هذه الخامات من معادن ، والتي تحتاج معرفتها واستخراجها إلى عدة عمليات لا تخلو من التعقيد ، ويحتاج القيام بها إلى قدر غير قليل من الدراية والخبرة . والنحاس من أوائل المعادن التي استخرجت خاماتها بطرق التعدين في منطقة الشرق الأوسط ، وعلى الأخص عند السومريين .

وجاءت الخطوة الأهم حينما طور الإنسان طُرُق إذابة النحاس وصبه في قوالب مشكلة حسب الطلب . في البداية كانت القوالب المستخدمة لتشكيل النحاس المذاب عبارة عن طبعة تحفر في الرمل أو على طين الفخار . ثم بعد ذلك صارت الطبعة تحفر في الصخر لتأخذ صفة الديمومة . ثم جاء وقت صارت تشكل القوالب من مواد مختلفة ، ويتكون القالب الواحد من عدة أجزاء يؤلف

فيما بينها ويركب بعضها على بعض . ومن أقدم القوالب قالب على شكل T لصناعة الفؤوس ، بحيث يكون الذراع القائم هو الفأس الذي ينتهي بحافة حادة ، على حين يُحنى طرفا الذراع المعترض في الأعلى على النصاب الخشبي ويشدان عليه . أما قالب الخنجر أو السيف فإنه عادة يتكون من حفر طولي بمقاس الجزء القاطع من الأداة ، يضم في الوسط أخدوداً طولياً ضيقاً يبدأ من النهاية المستدقة حتى النهاية العريضة التي تثبت في المقبض ليشكل ضلعاً متصلباً يدعّم الأداة ويزيد من قوتها ومقاومتها للانحناء . وصنع الأدوات المعدنية عن طريق صبها في قوالب مكَّن الإنسان من سكبها وفق أشكال وهيئات يستحيل تحقيقها باستخدام مادة الحجر التي تفتقر إلى طواعية المعدن ، كأن يصنع أدوات مقعرة ومحززة ومخرَّمة ولها فتحات وثقوب تتخذها من القالب ، بدلاً من حفرها عليها بعد صنعها . هذا يعني أن حجم الأداة المطلوبة غير محدد بحجم القطعة التي تصنع منها ، كما هو الحال بالنسبة للأدوات الحجرية ، ولكن يمكنها أن تتخذ أي شكل يحدد سلفاً بواسطة القالب . كما أن الأدوات المعدنية التالفة لا ترمى مثل الأدوات الحجرية ، بل يمكن الاستفادة منها بإذابتها وإعادة قولبتها . وتتميز الأدوات المعدنية الطيعة عن الأدوات القابلة للكسر المصنوعة من الحجر والعظم والقرون بأنها مقاومة للصدمات ، ويمكن أن تتشوه وتفقد شكلها دون أن تتكسر وتتفتت . وإذا ما انحنت يمكن تعديلها وإعادتها إلى شكلها الأصلي . والقطع المعدنية قابلة للتلحيم بعضها ببعض . كما يمكن تصنيع أدوات معدنية في غاية الدقة مثل الإبر والمخاريز والدبابيس والسنانير[15] .

وقد مضى وقت طويل جداً على اكتشاف التعدين قبل أن تحل الأدوات المعدنية محل الأدوات الحجرية . وتعود البداية الحقيقية لعصر التعدين إلى حدود سنة 3500 قبل الميلاد . وقد ارتبطت مع اكتشاف البرونز الناتج عن إضافة نسبة قليلة من القصدير إلى النحاس . لكن استخدام البرونز لم يصبح شائعاً في الشرق الأوسط إلا بعد سنة 3000 قبل الميلاد (علماً بأنه لم يصل إلى وسط وشمالي أوربا إلا في حدود سنة 1700 قبل الميلاد) . ويمنح خلط النحاس مع نسبة قليلة من القصدير (في حدود 10٪) له صلابة أكثر ، ويجعله أكثر طواعية

وأسهل معالجة . والبرونز أكثر صلابة من النحاس ويذوب تحت درجة حرارة أقل ، وهو أسهل في الصهر والصب في قوالب . لكن القصدير نادر الوجود ، وهو ما اضطر بلدان الشرق إلى استيراده من أماكن بعيدة . وكان البرونز باهظ التكلفة ، وكذلك النحاس . لذلك قصر استخدام الأدوات المصنعة من هذه المواد على الملوك ورجالات المعبد والأثرياء وفي صناعة الأسلحة . أما الفلاحون والناس البسطاء فقد استمروا في استخدام الأدوات الحجرية حتى تم اكتشاف الحديد ، علماً بأن اكتشاف الحديد لم يلغ دور النحاس والبرونز والمعادن الأخرى التي ظلت رهن الاستخدام ، لا سيما في الأعمال الفنية ونحت التماثيل[16] .

وبعد 1000 ألف سنة من اكتشاف البرونز يطل العصر الحديدي الذي يحل محل البرونز ، نظراً لوفرته وسعة انتشاره وسهولة الحصول عليه ، حيث يشكل نسبة ٪ 5 من القشرة الأرضية ، على حين لا يشكل النحاس إلا نسبة ضئيلة جداً ، بحيث إن كل وحدة من النحاس موجودة في قشرة الأرض يعادلها 500 وحدة من الحديد . وبدأ تعدين الحديد في الشرق الأدنى على يد الحيثيين في الأناضول حوالي 2500 قبل الميلاد ، لكنه لم يستخدم في تصنيع الأدوات ولم يشع استخدامه في الشرق الأدنى بشكل واسع إلا بعد استكمال كل التقنيات الضرورية لتنجيمه وتصنيعه مع بداية ما يسمى العصر الحديدي حوالي عام 1200 قبل الميلاد ، ولم يصل إلى أوربا إلا في حدود عام 400 قبل الميلاد[17] . وخلافاً للنحاس ، لا يوجد الحديد نقياً إلا في حديد النيازك النادر الوجود ، والذي يحتوي على نسبة عالية من النيكل ، كما أن عمليات تعدينه واستخراجه من الخامات أصعب من تعدين النحاس ويحتاج إلى حرارة عالية جداً ، ولذلك جاء عصر الحديد متأخراً عن عصر النحاس . والحديد ، مثله مثل النحاس ، تزداد صلابته بالطرق المتكرر ويمكن أن تعمل منه أدوات حافتها حادة وصلبة . ويمكن للحديد أن يستعيد لدونته بتسخينه ثم تبريده ، على أن يتم تبريده ببطء . والحديد أصلب بكثير من النحاس والبرونز ، وهو كذلك أكثر طواعية ؛ حيث يمكن ثني قضيب من الحديد في أي اتجاه دون أن يتقصف . ولم يكن للنحاس الذي سبق للإنسان أن مهر في تعدينه وتصنيعه هو والبرونز قبل

الحديد بآلاف السنين الكفاءة والصلابة والطواعية نفسها التي للحديد ، فللحديد عدد من الميزات التي تعلو على ميزات النحاس والبرونز والحجر ، فهو معدن متوافر ورخيص وسهل الاستخراج ، وهو على قوته أكثر قابلية للطرق والتشكيل والإذابة والسبك لتصنع منه الأدوات الزراعية والأواني المنزلية والأسلحة الفتاكة التي تبقى في حالة جيدة لمدة طويلة نظراً لقوة الحديد ومتانته .

ويمكننا القول بشكل عام إن عصر التعدين حل بعد أن طور الإنسان كثيراً من الاختراعات والعمليات السابقة والإنجازات التقنية الضرورية الممهدة له والتي منها : (1) التعرف على الخامات والصخور التي تحتوي على المعادن . (2) استخراج المعادن من الخامات وتنقيتها من الشوائب ، (3) مزج نوعين أو أكثر من المعادن بنسب معينة لاستنتاج معدن أصلب أو أفضل في التشكيل والقولبة ؛ كأن تمزج القصدير والنحاس للحصول على البرونز ، (4) الحصول على الفحم وعمل الأفران الفخارية والمنافيخ التي توفر الحرارة العالية اللازمة لصهر المعادن ، (5) عمل الأواني والبواتق الفخارية الضرورية لنقل المعادن المنصهرة من الأفران وصبها في القوالب المصنوعة هي أيضاً من الفخار ، (6) توافر الأدوات الضرورية لتحريك المعادن الملتهبة وطرقها من ملاقيط ومطارق وسنادين وغيرها ، (7) عمل قوالب من الفخار لصب المعادن وتصنيعها وفق أنماط محددة .

ويحتاج تصنيع الأدوات المعدنية والمعدات إلى صناع مهرة يتخصصون في هذه المهنة ويتفرغون لها ، ويطوفون القرى الزراعية يعرضون خدماتهم لقاء ما يجود به عليهم المزارعون من محاصيلهم . وكان تغلغل الأدوات الحديدية في صلب العملية الإنتاجية إيذاناً بانتهاء مرحلة الاكتفاء الذاتي ، وتدشين مرحلة جديدة تقوم على المقايضة والتبادل بين المزارعين وأصحاب المهن من الحرفيين ، وهؤلاء بدورهم يحتاجون إلى التجار الذين يوردون لهم المواد الخام اللازمة لصناعاتهم من أماكن توافرها ، والتجار يحتاجون إلى من ينقل لهم بضائعهم من منشئها إلى أماكن الاستهلاك ، وهكذا . كان التعدين والحرف المساندة باهظة التكاليف اجتماعياً ؛ لأنها تقوم على انتزاع عدد كبير من الناس في عملية

الإنتاج الغذائي وتفريغهم لمزاولة هذه المهن . ويضع هذا عبئاً على المزارعين لإنتاج كم كبير من المحاصيل يكفي لإعاشتهم وإعاشة غيرهم من التجار والحرفيين وأصحاب المهن المتخصصة .

مراحل التطور الحضري التي سبقت قيام الدولة

تعود بدايات نشوء المدينة في بلاد الرافدين إلى الألفية الرابعة قبل الميلاد ، وبعد ذلك بفترة وجيزة وبشكل مستقل ومتسارع بدأت على ضفاف النيل ، ثم تباعاً على ضفاف السند غرب الباكستان وفي شمال الصين وأمريكا الوسطى[18] . وتدل الشواهد الأثرية المتوافرة حتى الآن على أن الزراعة بدأت في وادي النيل في منتصف الألفية السادسة قبل الميلاد ، وهو تاريخ متأخر نوعاً ما عن بدايتها في بلاد الرافدين . وبعد ذلك بفترة وجيزة ظهرت المدن التي سرعان ما توحدت تحت سلطة مركزية واحدة مع نهاية الألفية الرابعة قبل الميلاد . وعلى عكس ما كان عليه الوضع في بلاد الرافدين ، التي استغرق الانتقال فيها من الزراعة البدائية إلى ظهور المدينة حوالي 4.000 سنة ، فإن دولة الفراعنة ظهرت في حوض النيل بفترة قصيرة لم تستغرق أكثر من 2.500 سنة بعد ظهور الزراعة ، واستمرت محافظة على وجودها واستقرارها لمدة 2.500 سنة أخرى[19] .

ويعد ظهور المعبد في تلك المراكز أولى بوادر نشوء المدينة ، ومن ثم الدولة والسلطة المركزية . ولم تكن وظائف المعبد الاقتصادية لتقل أهمية عن وظائفه الدينية ؛ إذ إنه تحول بالتدريج من مجرد مكان للعبادة وحث الناس على مراعاة العدالة والمعاملة الحسنة وفض النزاعات فيما بينهم إلى مركز لتخزين الفائض من الناتج الزراعي ، وإعادة توزيعه عند الحاجة . وصار الفلاحون الذين يتوافر لديهم فائض من الغذاء في أوقات الرخاء يودعونه في المعبد ينتفع به الصناع والحرفيون ، وكذلك الفلاحون ممن تشتد عليهم سنوات القحط والجفاف[20] . وكانت نسبة من ذلك الفائض تذهب لإعاشة رجال المعبد لقاء جهدهم في التدبير والإدارة والتنظيم ، علاوة على حرص الفلاحين على

إرضائهم ؛ لأن ذلك مما يرضي الآلهة . لذلك لا يستغرب أن يبدي رجال المعبد اهتماماً خاصاً بشؤون الزراعة وسبل تطويرها ، وأبدوا حرصاً على زيادة المحاصيل ، وجندوا الفلاحين للقيام بمشاريع جماعية لشق قنوات الري واستصلاح الأراضي وتوسيع رقعة المساحات المزروعة ، وساعدوا في ضبط التقاويم وتحديد الفصول والمواقيت المناسبة لزراعة المحاصيل المختلفة . ولم يتردد رجال المعبد في امتلاك مساحات من الأراضي الزراعية تولوا إدارتها وجني غلتها ، على حين عهدوا إلى الآخرين بالعمل عليها وفلاحتها . هذه القوة الاقتصادية حولت سلطة المعبد ورجاله تدريجياً من مجرد سلطة عرفية أخلاقية إلى سلطة رسمية قسرية ، وتحول إلى مؤسسة تعج بالكتبة والموظفين والحرفيين والبنائين وعمال النسيج وغيرهم . وكل ما يحتاجه هؤلاء من السلع والمواد الخام جلبها لهم المعبد عن طريق علاقات التبادل التجارية التي أقامها مع الجهات والمعابد الأخرى . ولكي يفرض مكانته المتميزة وهيبته في النفوس كان لا بد للمعبد أن يحتل مركزاً استراتيجياً ، وأن يشيد له بناء مهيباً وحصيناً تزينه الزخارف والتماثيل .

وفي بداية نزول المزارعين الأوائل من التلال والمناطق الجبلية ليزرعوا على ضفاف الأنهار لم تكن هناك ندرة في الأراضي الصالحة للزراعة . إلا أن وفرة الإنتاج الناجمة عن هذه الأوضاع الجديدة أدت إلى زيادة عدد السكان ، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية القريبة من النهر . وترتب على ذلك نتيجتان ؛ أولاهما الحاجة الملحة لشق قنوات الري لتوصيل مياه النهر إلى الأراضي البعيدة عنه لاستصلاحها وزراعتها ، والأخرى حدة التنافس والصراع على الأراضي الزراعية المحاذية للنهر ، وهو ما زاد من قيمة تلك الأراضي وثراء من يمتلكونها مقارنة بتلك البعيدة عن مصادر المياه[21] .

في ظل هذه المستجدات برزت نخبة التجار التي أخذت في التشكل مع ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية ، وزيادة حجم التبادلات التجارية ، واستشراء الأنماط الاستهلاكية . وأدى ازدهار الحرف والصناعات التي صاحبت نشوء المدن

وحركات الاستيراد والتصدير إلى تعاظم دور الوسطاء والتجار وازدياد ثروتهم ومكانتهم ، وكان تركز الفائض في يد هؤلاء هو بداية نشوء الطبقية والفوارق الاجتماعية بين من يملكون الأرض ووسائل الإنتاج وأولئك الذين يكدحون لهم ، وكرس ذلك حدة الفوارق الطبقية . وكلما تعددت الحرف والتخصصات وظهرت أنماط استهلاكية جديدة وحاجات إنسانية لم تكن موجودة من قبل نشطت حركة تبادل السلع والخدمات . وكلما تعقد النسيج الاجتماعي وتشابكت المصالح وتداخلت المنافع التي تبدأ شيئاً فشيئاً تحل محل علاقات القربى في توجيه علاقات الناس بعضهم ببعض ، وكلما زاد عدد أفراد المجتمع ، وتباينت خلفياتهم ، وتقارب بعضهم من بعض على رقعة جغرافية محدودة تكثفت العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، وتشعبت صلاتهم وتعددت قنواتها وتنوعت أشكالها ، وحلت الانتماءات والولاءات الطبقية والمهنية محل الانتماءات وولاءات القربى . وهكذا يتحول المجتمع من مجتمع بدائي متجانس وبسيط تحكمه علاقات القربى إلى مجتمع مركب متنوع المشارب معقد التنظيم تحكمه المصالح المشتركة والانتماء لموطن واحد . وبطبيعة الحال فإن المجتمع الذي يصل إلى هذا المستوى من التطور لا بد له من سلطة تسير أموره وتضبط شؤونه وتضمن له الأمن والاستقرار . وهنا تبرز الحاجة إلى وجود قيادات قوية مدعمة بالعقائد والأيديولوجيات التي تعمل على تنظيم العلاقات الاجتماعية وحل النزاعات ، وتسيير دفة المجتمع ، والدفاع عن الوضع القائم والمصالح الطبقية ، إضافة إلى تجنيد الأيدي العاملة لإقامة المشاريع الضخمة ؛ من تعبيد الطرق ، إلى شق القنوات ، إلى بناء السدود ومشاريع الري . والكل يدرك أهمية وجود مثل هذه السلطة ويعمل على تحقيق ذلك ، لكن هذا لا ينفي محاولة قوة أكبر أن تغزو قوة أصغر وتبسط عليها سلطانها لتخضع أهلها ، وتفرض عليهم الخراج والإتاوات لزيادة دخل الخزينة ، ولا ينفي كذلك الثورات الشعبية التي تحدث لأن السلطة فشلت في أداء مهامها . إن بقاء السلطة واستمرارها رهن بقوتها وسطوتها وقدرتها على إكراه الناس للامتثال والخضوع لها مقابل ما يفترض أن تقدمه لهم من الخدمات العامة والحماية العسكرية والقانونية وإقامة العدل وتطبيق حكم القانون .

وقد أدت زيادة عدد السكان والحاجة إلى تنظيمهم وتسخيرهم للقيام بالأعمال الجماعية والمعمارية ومشاريع الصرف والري إلى تطور التركيب الاجتماعي والطبقية وتراتبية السلطة ، كما أن شق القنوات وبناء السدود وكذلك النزاعات على ملكية الأراضي كلها من الأمور التي تبرز فيها ميزة القوة العددية ، وكذلك الحاجة إلى قيادة توجه وتنسق وتوزع المهام والأدوار . وعلى هذه الخلفية نشأت نخبة متآلفة من الزعماء المحليين والأثرياء ورجال الدين لها القوة على جمع فائض الإنتاج وإعادة توزيعه واستثماره في مشاريع الري وفي الحروب التوسعية والفتوحات . مع تنامي النزعة نحو التوسع وإخضاع مناطق جديدة تطورت وسائل الهجوم والدفاع وأساليب الحرب وصارت التجمعات الكبرى تطمح إلى الهيمنة على التجمعات الصغرى لتسخيرها وللهيمنة على أراضيها ومقدراتها ، وصارت التجمعات والمستوطنات الزراعية المتناثرة التي تدين لمعبد واحد تتقارب وتتوحد وتنظم نفسها في وحدات سياسية مستقلة لأغراض الدفاع عن أراضيها وشرعت تبني الأسوار والحصون . ولا بد من التأكيد في هذا الصدد على أن الحروب بوصفها عدواناً منظماً تشنه جماعة مسلحة ضد أخرى يعتبر ظاهرة حديثة نسبياً في تاريخ الإنسانية . ولم تخل المجتمعات البدائية من النزاعات والمشاحنات ، لكنها كانت نزاعات محدودة وعلى نطاق فردي وأضرارها لا تكاد تذكر ، وغاياتها إما للثأر أو للقصاص أو رد الاعتبار أو ما شابه ذلك من الأمور الشخصية . وإذا ما علمنا أن غاية الحروب الحقيقية ليست القتل وسفك الدماء والإبادة وإنما الاستيلاء على ما عند الغير واستعبادهم ، تبين لنا أنه لم يكن هناك دافع للحروب عند الجماعات البدائية التي لا تملك مالاً ولا أرضاً ، ولا يمكن لها أن تحصل من الحروب على غنيمة ولا تكسب من ورائها شيئاً ، ولا تستفيد من استعباد بعضها بعضاً ؛ لأنها لا تزرع أرضاً ، وليس لديها صناعات ولا أعمال تتطلب أيادي عاملة . أما في المجتمعات الزراعية فالأمر مختلف تماماً . هنالك الأرض وهنالكَ الممتلكات وهنالك استعباد المغلوبين وتسخيرهم ، أو على الأقل فرض الجزية عليهم والخراج[22] .

وتشابك مصالح الأثرياء والقادة العسكريين ورجال الدين يجعل كلاً منهم في أمس الحاجة للآخر ، فالأثرياء منهم المال ، والعسكريون عليهم حفظ النظام والممتلكات والدفاع عن المدينة وتأمين الطرق التجارية وحماية المصالح الطبقية ، ورجال الدين يصوغون الأيديولوجيات والمعتقدات اللازمة لتبرير الوضع القائم وتكريسه . لكن هذا لا ينفي تنافس هذه النخب الثلاث على السلطة ، تحدوهم إلى ذلك مغريات الجاه والثروة . ولا تخلو علاقة الأثرياء والزعماء العسكريين ورجال الدين بعضهم ببعض من مظاهر التوتر ، بسبب تنافسها وحرص كل منها على أن تقتطع لنفسها أكبر قدر ممكن من حيز السلطة والنفوذ ، لكنها ضمنياً كانت متحدة ومتحالفة ضد السواد الأعظم من الدهماء والمستضعفين من الحرفيين والمزارعين الذين يئنون تحت وطأة سلطتها واستغلالها[23] . ولم تكن هاته النخب المتآلفة قادرة على الاحتفاظ بمواقعها وتحمل الأعباء المنوطة بها ، دون أن يكون تحت إمرتها ورهن تصرفها حاشية من المنتفعين والجنود المدربين على حمل السلاح ، والموظفين المهرة ، والخدم المتفرغين لخدمتها وتنفيذ توجيهاتها وحماية مصالحها . وتشابك المصالح بين الأثرياء ورجال الدين والقادة العسكريين وحاجة كل منهم للآخر واضطرارهم لتنسيق نشاطاتهم بشكل مستمر تملي عليهم أن يعيشوا هم وكل من يتبعهم من الكتبة والموظفين والجنود وأصحاب الحوانيت والصناع والحرفيين والبنائين بقرب بعضهم من بعض[24] . وبما أنهم لا يشاركون بشكل مباشر في عمليات الإنتاج الغذائي والزراعة ، وبما أن وسائل المواصلات سوف تنقل لهم منتجات الريف أينما كانوا فهم غير مضطرين للبقاء في الريف . وخلافاً للمزارعين ، فإن طبيعة نشاطاتهم لا تحتاج مزاولتها إلى مساحات شاسعة من الأرض ، لذا يتكدسون حول المعبد والقصر في تجمعات سكنية مكتظة كثيرة العدد وعالية الكثافة ، بيوتها متراصة ، وشوارعها ضيقة ومتعرجة ، تتخللها المعابد الصغيرة والخانات والحوانيت ودكاكين الصناع[25] . وتتحول هذه التجمعات السكنية إلى مركز ديني وإداري وتجاري يحيط به الريف من كل الجهات ويمده بالغذاء اللازم والأيدي العاملة . وغالباً ما تقام هذه المراكز على مفترق الطرق التجارية بالقرب من مصدر ماء للشرب . هذه هي النواة التي تنشأ منها المدينة التي تحاط بسور لحمايتها وبوابات

لحراستها ، وتمهد الطرق المؤدية إليها ، وتقام في وسطها البنايات العامة والنصب الضخمة التي تعطيها طابعها ، وتعكس قوتها وتزرع هيبتها في النفوس ، . وتملأ صدور أهلها بالفخر والاعتزاز ، وتقوي من انتمائهم وولائهم لها . وبالإضافة إلى تقسيم المجتمع إلى فئات وطبقات محدداتها الثروة والمكانة الاجتماعية والتخصصات المهنية يظهر تقسيم آخر هو أهل المدينة (الديرة) وأهل الريف (الطوارف) الذين يمدون المدينة بما تحتاجه من الغذاء . وأهل الريف لا يتنازلون طواعية عن ما يفيض من إنتاجهم لأهل المدينة ، لكن قوة المدينة بسلطتها القسرية تجبرهم على دفع الضريبة لها ، مقابل توفير الحماية لهم وتأمين المسالك والحفاظ على الاستقرار الذي يمكّن الفلاحين من مزاولة الزراعة ، والتجار من مزاولة التجارة . ومثلما يستحيل على المدينة العيش بدون الفائض الزراعي فإن الفلاحين لا غنى لهم عن الخدمات والسلع والحرف والمنتجات الصناعية التي تقدمها لهم المدينة عن طريق المقايضة والتبادل[26] .

ونظراً لتشعب القضايا الإدارية وكثافة التعاملات التجارية وتراكم التعاليم الدينية والتشريعات المدنية لم يعد الاعتماد على الذاكرة والتعليمات الشفهية كافياً ، وأصبحت هناك حاجة ملحة لاختراع الكتابة والحساب ، وإلى تقنين شؤون الحياة وتنظيم علاقات الناس بعضهم ببعض ، وبخاصة أن المجتمع لم يعد مجتمعاً صغيراً وبسيطاً تتم التعاملات بين أفراده مباشرة وجهاً لوجه ، وبعدت المسافات الاجتماعية والمكانية ، وتعدد الوسطاء بين الآمر والمأمور ، وبين البائع والمشتري ، وبين المستفيد ومن يقدم الخدمة . وحلت محل العلاقات القرابية والانتماءات العشائرية علاقات المصالح والروابط الطبقية والمهنية والانتماء الإقليمي[27] . ونظراً لاتساع الرقعة الجغرافية والكثافة السكانية أصبحت هناك ضرورة لتوحيد لغة التخاطب وتوحيد المقاييس والموازين والمكاييل وسك عملة نقدية موحدة لتسهيل التعامل والتفاهم بين الناس . وبدلاً من الاحتكام إلى الأعراف والعادات الفضفاضة التي تختلف من مكان إلى آخر سن الحكام والمشرعون قوانين مكتوبة تسري على الجميع ، وأنظمة واضحة تحكم علاقة الناس بعضهم ببعض . ولم يعد الحكام قادرين على إنفاذ توجيهاتهم ولا الأثرياء

قادرين على إدارة أملاكهم ، ولا التجار على ضبط أمورهم المالية بدون الكتبة والمحاسبين ، وكان لا بد لمن يعملون على شق قنوات الري وتوزيع الأراضي الزراعية وبناء المعابد والأسوار والحصون والقصور من الإلمام بمبادئ الحساب والهندسة ، كما أن الإلمام بمبادئ الفلك ومعرفة منازل النجوم ، التي تحولت في بعض مظاهرها إلى عبادة الأجرام السماوية ، كان مفيداً في ضبط التقاويم الزراعية ومعرفة مواعيد زراعة مختلف المحاصيل وجني الغلال والحصاد . وقام المعبد بدور كبير في هذا الشأن ، وأسهم إسهاماً فعالاً في تبسيط الكتابة وتطويرها لاحقاً ؛ للاستفادة منها في تقييد النصوص المقدسة وتقنين الممارسات الدينية ، وتسجيل أنساب الآلهة والحكام وإنجازاتهم وانتصاراتهم في الحروب وتخليد ذكراهم ، إضافة إلى تسجيل صفقات البيع والشراء والمداينات والعقود ولتدوين المخاطبات والمعاهدات السياسية وكتابة القوانين والمواثيق . وأضاف المعبد إلى وظيفته الدينية مهمة التعليم وتخريج مختصين في الشؤون الدينية والأعمال البيروقراطية والديوانية .

ومثلما هيأت المعابد الفرصة لظهور النخبة من رجال الدين ، هيأت الحروب الفرصة لظهور الزعماء والقادة العسكريين . ومثلما استثمر رجال المعبد تأثيرهم الروحي ودورهم في تنظيم علاقات الناس الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز مواقعهم وتكريس سلطتهم ، كذلك القادة العسكريون عملوا بدورهم على تقوية زعامتهم وفرض إرادتهم ، وبنوا لأنفسهم قصوراً فخمة منفصلة عن المعابد . مع ازدياد أهمية التبادلات التجارية الواسعة وتأمين طرق التجارة البعيدة تعززت قوة القادة العسكريين الذين صاروا يعتمدون على جيوشهم الموالية لهم والخاضعة لإمرتهم لبسط سيادتهم على المدن الأخرى وإجبارها على الدخول معهم في وحدة سياسية . ولم تلبث أن آلت السلطة الحقيقية إلى الحكام العسكريين الذين استأثروا بقيادة الجيوش المنظمة ، واحتكروا سن القوانين والتشريعات ، وتعيين رجال الدين والحفاظ على أمن الدولة والتحكم بعلاقاتها التجارية ، وحولوا حواضرهم إلى مراكز سياسية وإدارية ودينية واقتصادية ، وشكلوا مؤسسات بيروقراطية ضخمة تأتمر بأمرهم ونظموها تنظيماً هرمياً

ليصدروا من خلالها أوامرهم وتوجيهاتهم إلى مختلف المديرين والمسؤولين ، ومنهم إلى صغار الموظفين ، ومنهم إلى عامة الناس . وهكذا حلت السلطة المدنية تدريجياً محل السلطة الدينية ، ومع مرور الوقت تحولت «مدينة المعبد» temple city إلى «دولة مدينة» city state مستقلة سياسياً ، ومهد ذلك الطريق لقيام الدولة الوطنية national state . وصار عدد المدن في ازدياد مطرد ، وكل منها تطمح إلى التوسع ومد حدودها على حساب جاراتها ، وهو ما أدى إلى حدة التوتر بينها والمواجهات العسكرية . ولم يكن من السهل دوماً إخضاع المدن الأخرى التي ما فتئت تطمح للاستقلال عن السلطة المركزية ، وصارت تتطلع إلى أي فرصة تضعف فيها سلطة الدولة لتنفصل عنها وتستقل بنفسها . وعلى هذه الشاكلة نجد أن تاريخ الممالك القديمة ، ولا سيما في بلاد الرافدين ، مراوحة بين سلطة مركزية قوية على رأسها أسرة حاكمة تحكم قبضتها على البلاد ، وفترات تضعف فيها السلطة وتضمحل الأسرة وتتمزق البلاد إلى دويلات صغيرة وضعيفة لا تنقطع الحروب بينها[28] .

بدايات القرى الزراعية

لم يكن المزارعون الأوائل قد أحكموا سيطرتهم بعد على قوى الطبيعة وظواهرها ؛ لذا لم يزد إنتاجهم عن الحاجة المحلية . ثم جاءت فيما بعد مرحلة أصبح فيها الفلاحون عرضة للضغط من قوى خارجية أجبرتهم على أن ينتجوا ما يزيد عن حاجتهم لإعاشة طبقات جديدة نشأت في المجتمع ، تعمل في مجالات غير مجالات الإنتاج الغذائي . قبل ظهور الحضارة السومرية جنوبي العراق في الألفية الثالثة قبل الميلاد ، كان حوض دجلة والفرات عبارة عن قرى معزولة ومدن صغيرة متناثرة كل منها يشكل كياناً مستقلاً ومكتفياً ذاتياً . وكان لكل مدينة حاكم سياسي مستقل بيده السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية ، ويحق له وحده إصدار الأحكام وتنفيذها ، والتشريعات القضائية وإقامة العدل بين الناس ، وتعيين موظفي المعبد وبيده قيادة الجيوش وإعلان الحرب وشنها[29] .

ويرجح المنقبون أن تكون بدايات القرى الزراعية في المناطق الجنوبية من العراق مع نهاية الألفية السادسة وبداية الألفية الخامسة قبل الميلاد ، حيث انتقل مركز الثقل الحضاري إلى هناك بعد اندثار ثقافة حَلَف الشمالية . وتبدأ هذه المرحلة مع ثقافة العُبيد ، بناء على اسم أول موقع عثر فيه على مخلفات تلك الثقافة . والمسمى تل العُبيد ، يقع على مسافة لا تزيد عن سبع كيلات شمال مدينة أور Ur القديمة في أقصى جنوبي العراق والتي تعتبر هي أيضاً من مواقع ثقافة العُبيد المتأخرة . ومن المواقع التي تعد البدايات الأولى لثقافة العُبيد وممهداً لها موقع الحاج محمد على الفرات غير بعيد من السماوة ، على بعد حوالي 150 ميلاً جنوبي بغداد ، وموقع أريدو Eridu الذي يقع على مسافة 20كيلاً إلى الجنوب من أور ومن تل العُبيد بمحاذاة الصحراء قريباً من الخليج العربي . وقد أقام أهالي الجنوب من العُبيديين حقولهم على ضفاف الأنهار ، وشقوا القنوات لري مزارعهم من مياه دجلة والفرات ، كما كان يفعل مزارعو ثقافة سامراء الشماليين من قبلهم . ويستدل من روث البهائم الذي استخدموه في تمليط جدران أكواخهم أنهم كانوا يربون الماشية . ومن ذلك الوقت تظهر النخلة ويدخل التمر غذاء أساسياً . وبحكم قربهم من النهر شكل السمك أحد مصادر الغذاء الرئيسة لهم ، وما عثر عليه من بقايا لأنواع من السمك صغيرة الحجم يشير إلى أنهم استخدموا الشباك لصيدها ، وهذا ما تؤكده الأثقال الصغيرة المخرمة التي استخدموها لتغطيس الشباك .

واستخدم العُبيديون القصب في البناء ، وصنعوا مناجل وفؤوساً من الفخار المجفف المحروق لتقطيعه ، كما صنعوا أيضاً من الفخار معدات الزراعة والبناء الأخرى ؛ نظراً لعدم وجود الأحجار في جنوبي العراق . وكانت تلك المعدات سهلة الكسر لكن يتم استبدالها بسهولة ولذلك وجدت بكميات كبيرة في مواقع العُبيد[30] . وهناك تقدم ملحوظ في صناعة الأدوات وفي أعمال البناء ، كما تم العثور على بعض التماثيل من الطين المجفف . وفي المراحل التالية من ثقافة العُبيد عرف الذهب والنحاس الذي تم الحصول عليه عن طريق التبادلات التجارية ، ولكنه استخدم في صناعة أدوات الزينة فقط . واشتهر

العُبـيديون بصناعة الفخـار الجميل ، ويبـدو أنهم لم يعرفـوا العجلة وصنعوا فخارهم باليد ، علماً بأنه يتم العثور من هذه الفترة على بداية صناعة القوارب ووسائل النقل المائي ، حيث وجد المنقبون نموذجاً لقارب مدفون في أحد المقابر في مدينة أريدو يعود تاريخه إلى حوالي 6000 سنة ، ولا يستبعد أنهم أبحروا في الخليج العربي لأغراض التجارة وتبادل السلع ، وربما غاصوا فيه على اللؤلؤ[31] . وقد انتشرت ثقافة العُبيد واتسع تأثيرها في كل الاتجاهات بشكل لم يسبق له مثيل ، وعمت بلاد الرافدين حتى وصلت مع نهاية الألفية الخامسة قبل الميلاد إلى سوريا شمالاً وجنوباً إلى البحرين وشرق الجزيرة العربية وعمان[32] . إلا أنه من غير المعروف ما إذا كانت قطع الفخار التي عثر عليها في شرقي الجزيرة العربية صناعة محلية أم أنها وصلت هناك نتيجة السيطرة على تلك المناطق وإخضاعها ، أم نتيجة الدخول معها في عمليات تبادل تجارية واسعة والحصول منها على ما تفتقر إليه جنوب العراق من المواد الخام مثل المعادن والأخشاب وحجر الصوان[33] . وحيث إن هذه القطع الفخارية لم توجد داخل الجزيرة العربية وإنما وجدت قط بالقرب من السواحل فإن هناك من يرى أنها لا تعدو أن تكون مخلفات تركها وراءهم البحارة العبيديون الذين كانوا يرتادون تلك الأصقاع[34] .

ويدل حجم القرى في تلك المرحلة على زيادة عدد السكان ، وهذا مؤشر على تقدم الوسائل الزراعية وكفاءتها ، وهو ما يعني زيادة الإنتاج الغذائي وتحقيق الفائض القادر على إعاشة أعداد كبيرة من البشر ، كما تدل على ذلك المباني وحجم المقابر . وكان أول معبد تم بناؤه في مرحلة العُبيد في مدينة أريدو ، التي تحولت فيما بعد إلى مركز لعبادة الإله السومري إنكي Enki . في البداية كان المعبد عبارة عن غرفة صغيرة زادت مساحتها في مراحل لاحقة إلى 24 متراً بالطول في 12 متراً بالعرض على مصطبة مرتفعة ربما كان القصد منها فيما يبدو رفع البناء لحمايته من الفيضان . ثم توالى بناء المعابد لمدة 2000 سنة واحداً فوق الآخر على الرقعة نفسها حتى وصل حجم المعبد في مرحلة أوروك اللاحقة إلى مساحة كبيرة جداً بلغت 420.000 قدم على مصطبة عالية تسمى زيكورات ziggurat ارتفاعها 40 قدماً ، على غرار برج بابل ، وذلك بعدما

بدأت سلطة الكهنة ورجال المعبد تقوى وتؤثر على الشؤون العامة ، وتتحكم في مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية[35] .

وتنتهي ثقافة العُبيد بمرحلة أوروك Uruk ، وهذا الاسم القديم للموقع الذي يطلق عليها ورقا في العصر الحاضر ، وهي أول مدينة في التاريخ[36] . تبدأ مرحلة أوروك تقريباً مع بداية الألفية الرابعة قبل الميلاد وتنتهي بنهايتها (3100-3800) . وتأتي بعد أوروك مع نهاية الألفية الرابعة قبل الميلاد مرحلة جمدت نصر Jamdat Nasrالتي اشتهرت بمعابدها الضخمة وبداية ظهور المدن وصناعة الفخار على العجلة . وتم في تلك الفترة استئناس الحصان ، وعثر على تماثيل لعربات تجرها البغال والحمير والثيران[37] . إضافة إلى تعدين النحاس واستخدامه في صناعة بعض الأواني والأسلحة . وقد شجع على استخدام النحاس عدم وجود الأحجار في جنوبي العراق التي يغطيها الطمي تغطية كاملة[38] . وإذا كان لا بد من استيراد المادة الخام لصناعة الآنية والأسلحة والأدوات فمن الأفضل استيراد النحاس بدلاً من الحجر ، وبخاصة بعدما تم اكتشاف البرونز . ومادة النحاس والقصدير أخف وزناً من الحجر ، وهو ما يسهل حملها ونقلها . وهي لا تفقد شيئاً من مادتها خلال عملية التصنيع كما هي الحال بالنسبة للحجر الذي يهدر منه الكثير خلال عمليات التشظية أو الصقل . ويرى الأركيولوجيون أن السبب في عدم العثور على مواد معدنية في المواقع الأقدم لا يعود إلى عدم معرفة المعدن آنذاك وإنما لأن الأدوات المعدنية ، كما ذكرنا ، لا ترمى إذا تلفت بل يعاد صهرها وصبها مرة أخرى . وكانت عُمان جنوباً من أهم مصادر استيراد النحاس على حين يستورد القصدير من الأناضول شمالاً[39] .

وتشهد مرحلة جمدت نصر بدايات الكتابة التصويرية التي سبقت الكتابة المسمارية ، ولذلك تسمى هذه الفترة Proto-Literate ، أي فترة ما قبيل الكتابة . وبدأت الكتابة على شكل رموز وصور لأشياء مادية محسوسة قبل أن تتحول الكتابة المسمارية إلى رموز صوتية تستطيع التعبير عن أفكار مجردة . وتتم الكتابة

بالنقش بالمِرْقَم ، وهو أداة حادة الطرف معدة من قصب البوص على ألواح من الطين ثم تَترك هذه الألواح لتجف في الشمس . وحيث إن الطين غير مناسب لتشكيل الخطوط المنحنية جاءت الكتابة على هيئة خطوط مستقيمة تشبه المسامير في شكلها ؛ إذ إن الجهة من الحرف التي يهوي من عندها الكاتب بالمرقم ضاغطاً على اللوح تأتي عريضة ومثلثة مثل طبعة المسمار ، أما الجهة الأخرى التي ينتهي عندها فمدببة مثل رأس المسمار . وقد أسس السومريون مدارس لتدريب النساخ على الكتابة . ويلاحظ أن الكتابة في بداياتها لم تستخدم لأغراض دينية ولا أدبية ولا تاريخية وإنما فقط لأغراض عملية بحت ، ومجرد وسيلة للتذكير بما يملكه المعبد من أراضٍ زراعية ، وما في مخازنه من غلال ، وكيفية تسلمها من المزارعين ثم توزيعها على المستحقين ، وغير ذلك من التعاملات التي من الواضح أنها وصلت في ذلك الحين إلى حجم وكثافة صار من الصعب على من يباشرونها تذكرها[40] . وتبدأ الكتابة في اكتساب أهمية خاصة بالنسبة للمعبد الذي لجأ إليها لحفظ سجلاته وضبط تعاملاته التجارية ونشاطاته الاقتصادية وضبط مدخلاته ومخرجاته بعد أن تحول إلى مركز لتجميع الإنتاج الزراعي من الفلاحين ثم إعادة توزيعه على مختلف الاختصاصيين الذين يمارسون حرفاً خارج نطاق الإنتاج الغذائي[41] . ويعد ظهور الكتابة مؤشراً لنهاية ما يسمى ما قبل التاريخ pre-history وتبدأ النقوش والوثائق المكتوبة في القيام بدور مهم وتلقي ضوءاً كاشفاً على الأحداث والمنجزات البشرية . وتتغلغل الكتابة في مختلف أوجه الحياة اليومية وتؤدي إلى تطور المؤسسات والتعاملات البيروقراطية ، وبذلك يدخل الإنسان عصر التاريخ . وعثر المنقبون على مئات الألواح الطينية المرقومة المحفوظة في أرشيفات المعابد والقصور ، تحتوي على الكثير من السجلات التجارية والاقتصادية والمراسلات والمكاتبات والنصوص الأدبية والدينية والمعلومات عن حياة السومريين وتاريخهم ، كما تشير هذه الألواح إلى أن السومريين ومن بعدهم الأكاديون والبابليون كان لديهم آراء وممارسات عملية في مجالات التطبب ، وكذلك الرياضة لحاجتهم لها في أعمال البناء وتقسيم الأراضي الزراعية ، والفلك لمعرفة المواسم الزراعية والمناسبات الدينية[42] .

السومريون والأكاديون

مـهـدت ثقـافـة العبـيـد ومـن بعـدهـا أوروك وجـمـدت نصـر لـقـيـام المدن والحضـارة السومرية جنوب العـراق التي تتحول إلى مـركز الإشعاع الحـضاري في بلاد الرافدين . وفي مرحلة جمـدت نصر وصل عدد سكان أوروك (ورقا) ، التي قلنا إنها تأسست في مرحلة العبيد ، إلى 10.000نسمة ، ثم تضاعف إلى 50.000 في المراحل اللاحقة . وكذلك الحال بالنسبة لمدينة أور التي تحـولت هي ومـدينة أريدو إلى مراكز حضرية تعج بالسكان . وتعتبر مرحلة أوروك ، وهي تدين للإله An والإلاهة Inanna ، مستهل الحضارة السومرية ، ومعها تبدأ القرى المنتشرة على مصادر المياه وضفاف الأنهار تتعنقد ويتقارب بعضها من بعض ، مما يدل على بدء ظهور المدن والكيانات الحضرية الكبيرة بأسوارها الحصينة ومعابدها الضخمة ذات التصاميم والزخارف الباهرة التي يحتاج تشييدها إلى خبرات عميقة في فنون المعمار والهندسة ، وإلى آلاف العمال والحرفيين والصناع من مختلف المهن والتخصصات الدقيقة الذين يتطلب تسخيرهم وإدارتهم إدارة مركزية وجهازاً بيروقراطياً ضخماً . كما زادت المناطق المأهولة إلى ما يقرب من ستة وهو ما يدل على نشاط الهجرة إلى جنوبي العراق واستقرار البدو والصيادين الرحل وإلى التفجر الديموغرافي .

قبل أن تنتهي مرحلة أوروك وجمدت نصر كانت بلاد سومر تضم ما لا يقل عن 12 دولة – مدينة يحيط بكل منها عدد من القرى والمناطق الريفية التي تمدها بالغذاء والمنتجات الزراعية ، وكانت كلها تتكلم لغة واحدة هي اللغة السومرية ، وتدين لآلهة واحدة ، ويجمعها إرث ثقافي واحد . يتراوح سكان كل من هذه المدن وملحقاتها ما بين عشرين إلى خمس وعشرين ألف نسمة تتنازع على السلطة فيما بينها ، وتطمح كل منها إلى أن تبسط سيطرتها على جاراتها وتستولي على كامل البلاد ، ومن تلك المدن تكونت فيما بعد دويلات صغيرة أهمها المدن الثلاث الكبيرة وهي كيش وأوروك وأور . هذه بداية ما يسمى المرحلة الأولى من مراحل السلالات الحاكمة المبكرة Early Dynastic Periods

التي تبدأ في حدود الألفية الثالثة قبل الميلاد ، وتنقسم إلى ثلاث مراحل متتالية ، تتولى السلطة في كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث واحدة من المدن الثلاث .

ويحدد المنقبون إطلالة مراحل السلالات الحاكمة بمظاهر معمارية من أهمها استخدام الطوب محدب السطح بدلاً من الطوب المستوي السطح الذي كان مستخدماً قبل ذلك ، وتبدأ مع بداية الألفية الثالثة قبل الميلاد[43] . في هذه المرحلة بدأت السلطة المدنية والعسكرية تنفصل عن السلطة الدينية وتطغى عليها ، كما يؤكد ذلك البدء في بناء القصور الضخمة التي صارت تنافس المعابد في زخرفها وأبهتها . وكانت كل مدينة ، من الناحية النظرية ، ملكاً لواحد من الآلهة الذي آلت إليه ملكيتها منذ بدء الخليقة ، لكن الواقع أن معظم الأرض لا يملكها المعبد بل المزارعون والتجار وغيرهم من الأهالي ، وهؤلاء يشكلون مجلس أعيان وجمعية عمومية تشمل جميع الرجال الأحرار البالغين من أهل المدينة لتسيير شؤون المدينة وحكمها . ولم يكن أمير المدينة أو الملك سوى واحد منهم ، وهم الذين يمنحونه هذا المنصب حسب كفاءته وحسن تدبيره في المسائل التجارية والاقتصادية وبعد نظره أو شجاعته وحنكته في الأمور الحربية وينتخبونه في أوقات الأزمات ، وينتهي دوره ويتنحى عن منصبه حال انتهاء الأزمة . وهذا ما تعكسه الميثولوجيا السومرية التي تصور مجتمع الآلهة على هيئة مجلس من الأنداد والأقران يقودهم واحد منهم ينتخبونه من بينهم[44] . ولما كبرت المدن ، وكثرت مشاريع البناء الضخمة واستصلاح الأراضي الزراعية ، وتعقدت مشاكلها المتعلقة بالري والصرف ، واستشرت النزاعات بين مواطنيها على ملكية الأرض ، وصارت في حالة حرب شبه مستمرة مع جاراتها من المدن الأخرى ، واتخذت التدابير العسكرية والدفاعية أهمية خاصة ، تَعَزَّز دور الأمير وصار لا ينتهي من أزمة حتى تأتي أخرى في ذيلها . وقد أعطى ذلك دوره صفة الاستمرارية وصار يقوي مركزه ولا يعير التفاتاً للمجالس الشورية ؛ لأن جمع أعضائها للتشاور معهم أمر ليس سهلاً ، وإن اجتمعوا فقلما يتفقون على رأي موحد ، وربما طال النقاش بينهم وتفاقمت الأزمة قبل أن يجدوا لها حلاً مرضياً يقبله الجميع . لذلك اضطر الأمير في الحالات التي تتطلب قراراً سريعاً أن يتخذ القرار بنفسه .

وشيئاً فشيئاً صار يستبد بالقرارات ، وصارت تطول مدة ولايته إلى أن اتخذ صفة الديمومة وتثبت ، وجاءت مرحلة صار المنصب حكراً على شخص معين يورثه لأبنائه بعد مماته . وعلى هذه الشاكلة تأسست الأسر الحاكمة بجيوشها النظامية وطموحاتها التوسعية ، والادعاء بأنها تسلمت السلطة بتفويض من الآلهة[45] .

تتحدث ملحمة جلجامش والأساطير السومرية والبابلية عن الطوفان ، وتقول إنه قبل الطوفان حكم البلاد عشرة ملوك امتد حكمهم لفترة تقارب مليونين ونصف المليون سنة . وفي هذه المرحلة الميثولوجية ألهمت الآلهة الإنسان طرق الزراعة والكتابة وجميع أسباب الحضارة . وتقول قائمة الملوك السومريين Sumerian King List ، التي وجدت مرقومة على ألواح من الطين ، إن المرحلة الأولى من مراحل السلالات الحاكمة أعقبت الطوفان ، وأنه لما غاض الماء نزل من السماء التفويض الإلهي بالمُلك إلى أول أفراد السلالة الحاكمة في مدينة كيش Kish التي هي أهم وأكبر دولة مدينة على الوجود آنذاك وتقع إلى الجنوب من بغداد . وكان ذلك الحاكم قد بنى معبداً ضخماً للآلهة في مدينة نيبور المقدسة Nippur ساعد في أن يجعل من المدينة مركزاً دينياً مهماً ، ويمنح كهنتها ثقلاً ملحوظاً في المباركة والتأييد لمن يرونه أهلاً لأن يحتل المركز الأول بين أمراء المدن السومرية ويطلقون عليه لقب «حاكم الجهات الأربع»[46] . ومنذ ذلك الوقت أصبح لقب «ملك كيش» لا يعني ملك مدينة كيش تحديداً بقدر ما يعني أمير أمراء سومر . ولما جاء جلجامش ، أمير أوروك ، جدد بناء المعبد في نيبور ، وانتزع السيادة من السلالة الحاكمة في كيش . وظلت السلطة في يد سلالة جلجامش حتى انتزعها منهم حاكم أور . وبعد ذلك جاء أقوام غرباء من نواحي خوزستان يقال لهم العيلاميون Elamites وقضوا على حكم هذه السلالات الثلاث ، وأفل نجم السومريين لفترة من الزمن ، لكنهم استطاعوا لاحقاً أن يستردوا شيئاً من عزهم وسلطتهم عام 2500 قبل الميلاد . ولم يلبث الزعيم الأكادي سرجون Sargon ، الذي يعود إلى أصول سامية ، أن انتزع لنفسه الملك عام 2350 قبل الميلاد من حاكم كيش ، وأسس شمال منطقة سومر دولة الأكاديين ، وهم قوم أصولهم سامية تغلبوا على أهل البلاد من السومريين .

وسرجون هو أول حاكم يوحد بلاد الرافدين تحت سلطة مركزية قوية ، ويخضع كل المدن السومرية لسلطته المباشرة ، واستبدل بأمرائها المحليين حكاماً يعينون من قبله ومعظمهم من أقاربه ، وأسس أول امبراطورية في العالم عاصمتها أكاد Akkad ، والتي لم يعثر بعد على مكانها وإن كان من المحتمل أنها لا تبعد كثيراً عن بغداد . وامتد نفوذ الأكاديين من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط ، ومن الأناضول شمالاً حتى أثيوبيا جنوباً ، وسيطروا على طرق التبادلات التجارية العالمية آنذاك ، وامتدت علاقاتهم التجارية إلى وادي السند وبلاد الهند . ومنذ عهد سرجون بدأت اللغات السامية ، الأكادية أولاً ، ثم البابلية والآشورية ، تحل محل اللغة السومرية التي اقتصر استخدامها منذ تلك الفترة على كتابة النصوص الدينية والأدبية حتى آلت بعد عدة قرون إلى الانقراض . ومنذ اعتلاء سرجون العرش صارت الألواح تكتب باللغتين ، السومرية والأكادية . وفي أحد النقوش يفتخر سرجون أن ما لا يقل عن 5400 شخص يتناولون الخبز يومياً على مائدته ، وربما يشير ذلك إلى عسكره . ويعود سر نجاح سرجون إلى حزمه وشجاعته ومهارته في إدارة دفة الملك ، ولجوئه للكتابة في إنفاذ توجيهاته وتعليماته ، وإنشائه لأول جيش نظامي في العالم . كما أنه جعل من عاصمته أكاد مركزاً تجارياً رئيساً ، وهو ما ساعده على جباية المكوس والضرائب . وبعد قرن ونصف من تأسيسها وتوالي خمسة ملوك على عرشها سقطت دولة الأكاديين في عهد أحد أحفاد سرجون نارام–سين Naram-Sin بعد أن تعرضت لهجوم من الجبال الشرقية والشمال شنته قبائل الجوتيين Gutians . وبعد فترة من الفوضى والدمار تمكن السومريون في نهاية الألفية الثالثة قبل الميلاد بقيادة مدينة أور من استرداد شيء من مجدهم الغابر ، وتأسست أسرة أور الثالثة الذين اشتهر منهم أور–نامو Ur-Nammu الذي سبق حمورابي في سن قوانين مدنية يخضع لها الجميع ، وتحمي الضعيف ، وتنصف المظلوم . وبعد مضي قرن من الزمان اندحر السومريون حوالي سنة 2000 قبل الميلاد على يد أقوام من البدو الساميين يدعون العموريين Amorites جاءوا من الصحراء غرب الفرات ، وأنهكوا البلاد بغاراتهم ، وعاثوا فيها لمدة 200 سنة قبل أن ينجحوا في تأسيس دولة لهم في

الشمال هي الدولة الآشورية وأخرى في الجنوب هي البابلية . ومن البابليين حمورابي المشهور الذي حكم من عام 1792 حتى عام 1750 قبل الميلاد ، واستطاع أن يضع أول قوانين عادلة وتشريع مدني مكتوب ، وأن يوحد تحت سلطته بلاد سومر التي أصبحت تسمى بلاد بابل[47] .

عوامل ظهور المدينة : التفسيرات النظرية

لاحظ المنقبون الآثاريون منذ وقت مبكر أن المدنيات القديمة كلها قامت على ضفاف الأنهار من بلاد الرافدين إلى حوض النيل إلى ضفاف السند وشمال الصين وأمريكا الوسطى وشمال البيرو . وكان أول من لفت الانتباه لهذه الظاهرة وحاول أن يقدم لها تفسيراً علمياً هو غوردن تشايلد Vere Gordon Childe (1892-1957) بناء على أبحاثه الأركيولوجية في مصر والعراق . يرى تشايلد أن التكنولوجيا من أهم العوامل وأكثرها تأثيراً في دفع عجلة التغير الاجتماعي والثقافي ، لذا فقد نتج عن اكتشاف تقنيات التعدين إعادة هيكلة الاقتصاد ، ومن ثم خلق الظروف الملائمة لقيام المدنية . وقد حدد تشايلد عدداً من الخصائص المميزة التي يستطيع المنقبون الآثاريون أن يستدلوا بها في تنقيبهم لأي موقع على ما إذا كان ذلك الموقع مكان مدينة قديمة مندثرة . هذه الخصائص متعاضدة ومتشابكة تقوم بينها علاقات تأثير وتأثر متبادلة ، بعضها يتعلق بالتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ، وبعضها يتعلق بالآثار المادية الشاخصة[48] . ولقد فقدت نظرية تشايلد الكثير من قوتها التفسيرية ، ولكنها لا تزال تحتفظ بأهميتها التاريخية ؛ لأنها من الإسهامات الرائدة في مجالها .

وظهرت نظريات لتفسير نشوء الدولة مثل النظرية الإيكولوجية التي قال بها جوليان ستيوارد . يقول ستيوارد إن الحضارات التي ظهرت وتطورت في أحواض الأنهار المحاطة بمناطق جافة مثل الفرات والنيل تتشابه في مراحل مسيرتها التطورية ، فهي جميعها تعتمد على تكنولوجيا الري ، وتبدأ على شكل قرى صغيرة وتتطور إلى أن تصل إلى أعلى مراحل مستويات التكامل الثقافي مما يقود إلى قيام دولة المدينة والمعبد الذي تقام فيه الطقوس والشعائر الدينية[49] .

إلا أن من أهم النظريات التي تفسر نشوء الدولة نظرية كارل ويتفوغل Karl A. Wittfogel التي طرحها في كتاب له نشره عام 1957[50] ، وتسمى نظريته النظرية الهيدرولوكية . وهي النظرية التي تقول بأن الحضارات القديمة قامت أساساً بوصفها ضرورة لتشييد مشاريع مائية hydraulic projects لجلب مياه الري عبر قنوات ضخمة من الأنهار إلى أحواضها ووديانها الجافة . وهو الذي استحدث مصطلح الاستبداد الشرقي Oriental Despotism ، الذي استقاه أصلاً من مقولة كارل ماركس Karl Marx عما سماه نمط الإنتاج الآسيوي Asiatic Mode of Production . يرى ويتفوغل أن تشييد المشاريع المائية الضخمة بما تتطلبه من تمويل وأعداد ضخمة من العمال والحرفيين واصحاب المهن في مختلف التخصصات والتنسيق فيما بينهم يتطلب حكماً استبدادياً قوياً قادراً على فرض النظام والانضباط على الجميع ، وعلى فرض الضرائب والمكوس والإتاوات ومصادر التمويل اللازمة .

ويولي ويتفوغيل أهمية خاصة لإدارة الموارد المائية في الحضارات النهرية ، وما يتطلبه ذلك من إدارة وتنسيق . لا يختلف الماء عن المقومات الأخرى الضرورية للزراعة مثل المناخ والتضاريس وخصوبة التربة . إلا أن الماء عامل مهم ، خصوصاً في أحواض الأنهار ذات المناخ الجاف ؛ لأنه مورد طبيعي يمكن التحكم به وزيادة حجمه وتدبيره وتصريفه . وري هذه المناطق الجافة من النهر المجاور وتحويلها إلى مناطق زراعية خصبة يستلزم القيام بمشاريع ري وصرف ضخمة تديرها وتقوم على تنفيذها سلطة مركزية . وكلما كان النهر عظيماً كان الناتج الغذائي الذي يمكن الحصول عليه من حوضه أعظم ، لكن ذلك في الوقت نفسه يتطلب جهداً أكبر من التنسيق والتنظيم والإدارة والصيانة والحماية ، وما يترتب على ذلك من شق الترع والقنوات وبناء السدود والخزانات والتحكم بالفيضانات وتغيير مسارات النهر وروافده . ويتطلب هذا تجنيد الأعداد الضخمة من العمال وتسخيرهم وتنظيمهم وإدارتهم وإعاشتهم وسكنهم ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا تركزت السلطة في يد عدد محدود من الرؤساء والمديرين الذين يتلقون توجيهاتهم من حاكم واحد مستبد .

ويصف ويتفوغيل مجموع النشاطات الضرورية في مجتمع يعتمد على مشاريع الري العملاقة ، والتي تشمل التخطيط والتشييد وجدولة أوقات الري وصيانة القنوات والسدود وحمايتها والدفاع عنها . ومن الممكن أن يتم ذلك من قبل مجموعات صغيرة مستقلة وبطريقة غير مقننة . لكن هذه الطريقة لن تكون طريقة ناجعة وعظيمة الفائدة . ومن الأفضل والأنجع أن يتم ذلك على نطاق موسع وتحت إشراف وإدارة سلطة مركزة قوية ، ومن يتحكم في مصادر الماء يملك سلطة مطلقة على الفلاحين ، وإذا كان مصدر من مصادر السلطة أقوى وأشمل من أي مصدر آخر فإن ذلك المصدر الأقوى سوف يستحوذ على جميع مصادر السلطة الأخرى ، ويحتكرها احتكاراً كاملا ، وينتج عن ذلك سلطة مركزية مستبدة يطلق عليها ويتفوغيل اسم «الاستبداد الشرقي» ؛ لأن هذا النوع من السلطة ، في نظره ، نشأ في الصين وبلاد الشرق الأوسط . ويعقد ويتفوغيل مقارنة بين هذا النوع من السلطة وتلك التي نشأت في أوربا بمناخها المعتدل المطير الذي سمح بقيام زراعة تعتمد على الأمطار التي لا يستطيع أحد أن يتحكم فيها . وقد حال دون الاستبداد بالسلطة التي كانت سلطة متوازنة وموزعة بين الكنيسة والنقابات والأثرياء . أما في بلاد الرافدين مثلاً ، حيث كان التحكم في مصادر الماء أمراً حيوياً ، فإن من له السلطة على الموارد المائية يتسلط تبعاً لذلك على كل شيء من التجارة إلى الصناعة إلى حقوق الملكية . كانت السلطة في البداية بيد رجال المعبد ، لكنها تحولت بالتدريج إلى سلطة مدنية يسندها الجيش ويدعمها رجال الدين . وتعمل هذه السلطة على الاستحواذ والسيطرة على مصادر الثروة وتقليص دور الملكية الخاصة وكل مراكز السلطة والنفوذ التي لا تقع تحت يد الدولة . وتبدأ هذه المجتمعات بدايات قوية وخلاقة في مراحلها الأولى ، لكنها سرعان ما تتراجع وتتحول إلى كيانات جامدة ومهترئة ، ثم تنهار لتبدأ دورة جديدة تحت سلطة جديدة .

وقد وجه إلى نظرية ويتفوغيل عدد من الانتقادات ، لا سيما تأكيده على أن أهم دور كانت تقوم به النخبة الحاكمة في المجتمعات الشرقية القديمة هو إدارة المشاريع المائية والإشراف عليها . يقول شوبيرغ Sjoberg إن مهام النخبة الحاكمة

تشمل أموراً أخرى لا تقل أهمية ؛ منها تجييش الجيوش وتنظيم العلاقات التجارية والنشاطات المهنية وتشجيع الحرف والصناعات والتعدين وتأمين استيراد المواد الخام والمصنعة اللازمة لازدهار المدينة والدولة والإشراف على جميع المواد الغذائية وتوزيعها[51] . وتوجه مآخذ أخرى إلى نظرية ويتفوغيل منها أن الشواهد الأثرية والتاريخية تفيد أن المشاريع المائية الضخمة لم تظهر إلا بعد ظهور سلطة الدولة ، ويعني ذلك أنها كانت النتيجة وليست السبب لظهور الدولة . وهذا ما تشير إليه الدراسات الميدانية المعاصرة من وجود مشاريع ري تعاونية صغيرة تنفذ على المستوى المحلي في العراق بدون تدخل من السلطة المركزية ويحصل منها المزارعون على عائد لا بأس به[52] .

ويرد تشارلز ريدمان Charles L. Redman ومارفين هاريس Marvin Harris على هذه الاعتراضات بالقول إن مثل هذه الانتقادات لا تنفي أن إقامة المشاريع الأضخم سوف يترتب عليه عائد أضخم ؛ أو أن المشاريع المائية والسلطة المركزية جميعا نشأت نشأة متواضعة ومتزامنة دون الضرورة إلى أن يسبق أحدهما الآخر ، لكنهما تدريجياً وبفعل التأثير المتبادل بينهما والتغذية الاسترجاعية عمل كل منهما على تطوير الآخر ، فالسلطة صارت تنحو نحو المركزية التي أعطتها القدرة لأن تجند كمّاً أكبر من الموارد ، وعدداً أكثر من الأيدي العاملة التي مكّنتها من إقامة مشاريع الري الضخمة وهو ما قوّى من سلطتها ، وهكذا . وعلى هذا النحو لم يعد وجود أنظمة الري في حد ذاته هو السبب في قيام سلطة مركزية مستبدة ، وإنما السبب الحقيقي هو الحاجة إلى من يتولى إدارة هذه الأنظمة والإشراف عليها وصيانتها وحمايتها ، وهذا ما يحاول ويتفوغيل تفسيره وليس نشوء سلطة الدولة ، وكلما قويت قبضة هذه السلطة التي تشرف على أنظمة الري طمعت في المزيد ، وبسطت سلطتها على الشؤون العامة الأخرى بما في ذلك الاقتصاد والتجارة والدين وأصبح استبدالها أمراً صعباً . ونظراً لما تحققه هذه السلطة القوية من أمن واستقرار ورخاء فقلما تجد من يعارضها[53] .

ومن الذين انبروا لتفنيد النظريات الكلاسيكية عن نشوء الدولة وتقديم بدائل نظرية أكثر شمولية روبرت آدمز Robert McCormick Adams ، والذي يمكن أن نسمي نظريته بالنظرية الديموغرافية . لا يتفق آدمز مع غوردن تشايلد الذي يرى أن تراكم الإنجازات التكنولوجية هو المسؤول عن قيام الدولة[54] ، كما يختلف مع ستيوارد الذي يعزو ذلك إلى عمليات التكييف البيئي[55] ، ومع ويتفوغيل الذي يؤكد على دور مشاريع الري الضخمة والحاجة إلى إدارتها[56] . يؤكد آدمز – خلافاً لما يقوله ويتفوغيل – أن تشييد قنوات الري وصيانتها لم يكونا تحت إشراف موظفين معينين من قبل الدولة ، بل ظلا إلى حد كبير تحت إشراف رجال المعبد وليس هناك ما يشير إلى أن ظهور السلطة المدنية في جنوبي العراق مرتبط بالمشاريع المائية[57] . وفي مكان آخر كتب آدمز يقول :

> لا تشكل المدن الرئيسة . . . المحاور التي تتشعب منها شبكات القنوات المائية التي تصطف على طولها القرى التابعة لها . . . يمكن الوفاء بمتطلبات المعيشة للسكان الذين ما زال عددهم قليلاً نسبياً عن طريق الري من الفيضانات بواسطة سدود مؤقتة وخنادق صغيرة لتوجيه الماء ، مدعمة بنظام قنوات صغيرة ، ربما حلت محلها مع مرور الوقت في مراحل لاحقة . هذه الأنظمة من القنوات صارت تكبر وتتوسع بالتراكم التدريجي ولكن طولها لم يتعد إطلاقاً بضعة كيلومترات من مجرى النهر إلى الداخل . وقد اتضح أخيراً أن هذا النمط من الري في بيئة بلاد الرافدين وظروفها يمكن أن تقوم به الجماعات المحلية دون حاجة إلى تدخل الدولة . من المؤكد أن وسائل الضبط الصارمة للتحكم في مصادر الماء لم تكن ضرورية في مثل أنظمة بدائية كهذه . لذلك فإنه من الصعب القبول بأي وجه بأن نشوء المدن جاء نتيجة احتكار التحكم بمصادر الماء المتدفق للقرى المحيطة ، بل إنه من الأصعب أن نتصور أن نمو مؤسساتها السياسية جاء نتيجة الحاجة إلى مؤسسة بيروقراطية مهمتها إدارة قنوات الري[58] .

ويعترف روبرت آدمز بأن الزراعة من الأسباب المهمة والضرورية لظهور المدينة وقيام الدولة ، لكنه لا يرى ذلك سبباً كافياً في حد ذاته ، بدليل أن قيام الدولة لم يحدث إلا بعد آلاف السنين من اكتشاف الزراعة ، كما أن هناك مناطق في العالم عرفت الزراعة ومع ذلك لم تقم فيها دول . ويرى آدمز أن المسؤول الأول عن ظهور المدن وقيام الدولة في بلاد الرافدين هو التحولات الجذرية التي طرأت على التنظيم الاجتماعي . «يعود السبب الأساسي إلى تحولات طرأت على المؤسسات الاجتماعية التي أدت هي إلى تغيرات في التكنولوجيا ، وفي نحل المعاش ، وفي المناحي الأخرى من مجال الثقافة الأوسع مثل الدين ، وليس العكس»[59] . وجاءت الثورة المدينية urban revolution نتيجة النمو الملحوظ في حجم السكان ، وتعقيد التركيبة الاجتماعية ، مع ما يصاحب ذلك بالضرورة من ظهور مؤسسات دينية وسياسية لها القدرة على تنظيم الفئات المتباينة التي يتألف منها مجتمع المدينة وتنسيق نشاطاتها . ويتساءل آدمز عن مدى صحة الفرضية القائلة : إن اكتشاف الزراعة وما أدى إليه ذلك من إنتاج الفائض الغذائي هو المسؤول الأول عن قيام الدولة ، ويقول إن المزارعين لن ينتجوا هذا الفائض ، الذي هو من ضرورات قيام المدينة واستمرار وجودها ، ما لم تكن هناك أصلاً قوة قهرية ، ممثلة في مؤسسات المدينة الدينية والسياسية ، تجبرهم على ذلك وتنتزعه منهم[60] . وكانت وسائل إنتاج الغذاء في بلاد الرافدين ما بين الألفية الخامسة والألفية الرابعة قبل الميلاد قد أصبحت وسائل معقدة تشتمل على كثير من النشاطات المتنوعة التي أسهمت كلها بإمداد المدينة بالغذاء ، وشارك فيها الرعاة وصيادو الأسماك إضافة إلى المزارعين بما تنتجه حقولهم وبساتينهم من حبوب وخضروات وأشجار الفاكهة . وتدل الشواهد الآثارية والكتابات المسمارية على أهمية الأسماك المجففة بوصفها مصدراً غذائياً منذ مرحلة أوروك وجمدت نصر[61] . كل واحد من هذه النشاطات مستقل عن الآخر ، وله وتيرته الإنتاجية وإيقاعه السنوي المختلف ، وتكنولوجيته الخاصة[62] . ويتطلب تبادل هذه المنتجات وتوزيعها بين المنتجين المستهلكين بطريقة اقتصادية فعالة وناجعة تدخل وسطاء يعملون من خلال مؤسسات متطورة لا يمكن أن تنشأ إلا في بيئة حضرية ، على خلاف طرق المقايضة البدائية ووسائل الاكتفاء الذاتي التي كانت

تسود في القرى الصغيرة المعزولة مع بدايات الزراعة الأولى . وكل واحد من المنتجات الغذائية السالفة الذكر معرض لكوارث طبيعية مدمرة ، مثل الفيضانات والجفاف وغزو الحشرات الضارة وما إلى ذلك ، وهو بالمقابل ، ولا سيما في ظل المناخ الجاف لبلاد الرافدين ، قابل للحفظ والتخزين والتكديس لمدة طويلة . هذا مما يدفع إلى محاولة إنتاج أكبر كم من الفائض لأي من هذه المصادر الغذائية كلما كانت الظروف مواتية لإنتاجه ، ومن ثم الاحتفاظ بهذا الفائض لدرء المجاعات ومواجهة احتمالات الكوارث التي قد تتعرض لها مصادر الغذاء الأخرى . هنا تبرز الحاجة لقيام سلطة مركزية لها مؤسساتها القادرة على إجبار الرعاة والمزارعين وصيادي الأسماك على إنتاج الفائض ، ومن ثم القيام بجمع هذا الفائض والاحتفاظ به وتوزيعه عند الحاجة ، وقد تمثلت هذه السلطة بداية برجال المعبد وموظفيه[63] .

ويضيف آدمز أنه حينما نزل المزارعون الأوائل من سفوح الجبال الشمالية إلى أحواض دجلة والفرات وشط العرب في الجنوب ، وتحولوا من الزراعة البعلية إلى الزراعة التي تعتمد على الري ، كان لذلك أثره في بروز الفوارق الاقتصادية والطبقية الاجتماعية التي تعد من صميم الظاهرة الحضرية ونشوء المدن . لم يكن هناك شح في الأراضي الزراعية لكن المشكلة تكمن في توافر الماء اللازم لري الأرض . لذلك زادت حدة التنافس على الأراضي المحاذية للنهر التي يمكن جلب الماء لها منه بسهولة ، خصوصاً في أزمنة الجفاف وانخفاض مستوى الفيضانات ، مما زاد من قيمة تلك الأراضي وثراء من يمتلكونها مقارنة بتلك البعيدة عن مصدر مياه الري[64] . يضاف إلى ذلك أنه مع ازدهار الحرف والصناعات التي صاحبت نشوء المدن ، وزيادة حجم التبادلات التجارية ، وحركات الاستيراد والتصدير بين المدن والممالك يتعاظم دور الوسطاء والتجار وتزداد ثروتهم ومكانتهم ، ويكرس من حدة الفوارق الطبقية بحيث حلت الانتماءات والولاءات الطبقية والمهنية محل الانتماءات والولاءات القرابية . وفي هذه المرحلة تبرز الحاجة لوجود قوة بوليسية لحفظ الأمن وحماية التجار وممتلكاتهم ، والحفاظ على المصالح الطبقية والوضع القائم ، إضافة إلى الحاجة

إلى قوة عسكرية للدفاع عن المدينة وتأمين الطرق التجارية . ومع تفاقم النزاعات والحروب التوسعية بين المدن طمعاً في الاستيلاء على الموارد الطبيعية ومصادر الثروة واستعباد الآخرين تزداد قوة القادة العسكريين الذين يبادرون إلى إخضاع رجال المعبد وانتزاع مقاليد السلطة من أيديهم[65] .

الهوامش والمراجع

(1) Algaze, G (2001) "Initial Social Complexity in Southwestern Asia" in **Current Anthropology** 42 (2), p. 203, & Hole, F. (1994) "Environmental instabilities and Urban Origins" in **Chiefdoms and Early States in the Near East** (G. Stein and M.S. Rothman, eds.) Prehistory Press, Madison, pp. 121-52.

(2) Algaze, (2001), pp. 201-2, & Cullen, H.M. & P.B. deMenocal (2000) "North Atlantic Influence on Tigris-Euphrates Streamflow" in **International Journal of Climatology** 20, pp. 853-63.

(3) Adams, Robert McCormick (1981) **Heartland of Cities.** University of Chicago Press, Chicago, pp. 11-14, 80-1.

(4) Algaze, G. (1993) **The Uruk World System: The Dynamics of Expansion of Early Mesopotamian Civilization.** University of Chicago Press, Chicago, pp. 63-74, & van de Mieroop, M (1997) **The Ancient Mesopotamian City**. Clarendon Press, Oxford, pp. 195-6.

(5) Bairoch B. (1988) **Cities and Economic Development**. University of Chicago Press, Chicago, pp. 11, 14, & Potts, D.T. (1997) **Mesopotamian Civilization: The Material Foundations**. Cornell University Press, pp. 122-38, & Weiss, H. (1986) "The Origins of tell Leiln and the Conquest of Space in Third Millennium North Mesopotamia" in **The Origins of Cities in Dry-Farming Syria and Mesopotamia in the Third Millennium B.C.** (H. Weiss, ed.) Four Quarters Publishing, Connecticut, p. 94.

(6) Algaze (2001), p. 204.

(7) Watson, Richard A. & Patty Jo Watson (1969) **Man and Nature: An Anthropological Essay in Human Ecology.** Harcourt, Brace & World Inc., New York, pp. 104-6.

(8) Sjoberg, Gideon (1960) **The Preindustrial City: Past and Present**. The Free Press, New York, p. 27.

(9) Redman, Charles L. (1978) **The Rise of Civilization: From Early Farmers to Urban Society in the Ancient Near East.** W.H. Freeman & Company, San Francisco, p. 320.

(10) Adams, Robert McCormick (1968) "Urban Revolution: Introduction" in **International Encyclopedia of the Social sciences.** vol. 15. The Macmilan Company, The Free Press, New York, p. 203, & Davis, Kingsley (1955) "The Origin and Growth of Urbanization in the World" in **The American Journal of Sociology** LX, p. 430.

(11) Redman (1978), p. 268.

(12) **Encyclopaedia Britannica** (1982), vol. 11, p. 1061.

(13) **Encyclopaedia Britannica** (1982), vol. 5, p. 148, vol. 11, p. 1061.

(14) **Encyclopaedia Britannica** (1982), vol. 11, p. 1061.8, p. 611.

(15) **Encyclopaedia Britannica** (1982), vol. 8, p. 611.

(16) Beals, Ralph L. & Harry Hoijer (1965) **An Introduction to Anthropology** (3d edition). The Macmilan Company, New York, pp. 339-343.

(17) Beals & Hoijer (1965), pp. 339-343.

(18) Redman (1978), p. 221, & Sjoberg (1960), pp. 26, 34-5.

(19) Redman (1978), p. 281.

(20) Redman (1978), p. 276.

(21) Redman (1978), p. 267-8.

(22) Harris, Marvin (1977) **Canibals and Kings: The Origin of Cultures**. Random House, New York, pp. 33-8.

(23) Redman (1978), p. 281.

(24) Watson & Watson (1969), pp. 108-9.

(25) Sjoberg (1960), p. 35.

(26) Davis (1955), p. 430, & Sjoerg (1960), p. 68.

(27) Watson & Watson (1969), p. 109.

(28) Redman (1978), pp. 280-281.

(29) Jacobsen, Thorkild (1943) "Primitive Democracy in Ancient Mesopotamia" in **Journal of Near Eastern Studies** 2 (3), p. 160.

(30) Algaze, (2001), p. 027, & Benco, n. (1992) "Manufacture and Use of Clay Sicles from the Uruk Mound, Abu Salabikh" in **Pleorient**, p. 18.

(31) Mellaart, James (1970) **Earliest Civilizations of the Near East**. McGraw-Hill Book Company, New York, pp. 129-30, & Mellaart (1975) **The Neolithic of the Near East**. Charles Scribner's Sons, New york, p. 179, & Woolley, Sir Leonard (1965) **Excavations at Ur.** Thomas Y. Crowell Company, New York., pp. 23-7.

(32) Mellaart (1970), pp. 67-8.

(33) Moorey, P.R.S. (1994) **Ancient Mesopotamian Materials and Industries: The Archeological Evidence.** Clarendon Press, Oxford, p. 154. & Yoffee, Norman & J. jeffery Clark (eds.) (1993) **Early Stages in the Evolution of Mesopotamian Civilization: Soviet Excavations in Northern Iraq.** University of Arizona Press, Tucson, Arizona, p. 265.

(34) Oats, Joan (1993) "Trade and Power in the Fifth and Fourth Millennia BC: New Evidence from Northern Mesopotamia" in **World Archaeology** 24 (3), p. 410.

(35) Frankfort, Henri (1956) **The Birth of Civilization in the Near East**. Douleday Anchor Books, Garden city, New York, p. 55.

(36) Stone, E. (1997) "City-States and Their Centers, The Mesopotamian Example" in **The Archeology of City States** (D.L. Nichols & T.H. Charlton, eds). Smithsonian Institution Press, Washington DC, pp. 15-26.

(37) Mallowan, M.E.L. (1965) **Early Mesopotamia and Iran**. McGraw-Hill Book Company, New York, pp. 13-5, 28.

(38) Kohlmeyer, K. (1997) "Habuba Kabira" in **The Oxford Encyclopedia of Archaeology in the Near East** (E. Meyers, ed.). Oxford University Press, new York, p. 447. & Moorey (1994), p. 243.

(39) Algaze (2001), p. 208, & Hallo, William W. & William Kelly Simpson (1971) **The Ancient Near East: A History.** Harcourt Brace Jovanovich Inc., New York, pp. 29-30, & Woolley (1965), pp. 23-51.

(40) Frankfort (1956), p. 50.

(41) Redman (1978), pp. 247-67.

(42) Mallowan (1965), pp. 8, 59-62.

(43) Mallowan (1965), p. 8.

(44) Hallo & Simpson (1971), p. 39.

(45) Frankfort (1956), pp. 77-81, & Hallo & Simpson (1971), p. 49, & Kramer, Samuel Noah (1963) **The Sumerians: Their History, Culture, and Character**. The University of Chicago Press, Chicago, pp. 73-4.

(46) Mallowan (1965), pp. 18-9.

(47) Kramer (1963), pp. 33-72.

(48) Childe (1950), pp. 3-17, & Childe, V. Gordon (1957): "Civilization, Cities, and Towns" in **Antiquity** 31, pp. 36-7.

(49) Steward, Julian H. (1973) **Theory of Culture Change: The Methodology of Multilinear Evolution**. University of Illinois Press. Urbana, Illinois, p. 181.

(50) Wittfogel, Karl A. (9157) **Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power**. Yale University Press, New Haven.

(51) Sjoberg (1960), p. 117.

(52) Harris (1977), p. 160.

(53) Harris (1977), p. 160, & Redman (1978), pp. 222-3.

(54) Adams, Robert McCormick (1966) **The Evolution of Urban Society: Early Mesopotamia & Prehispanic Mexico.** Aldine Publishing Co., Chicago, pp. 9-12.

(55) Adams (1966), pp. 14-7.

(56) Adams, Robert McCormick (1960) "Early Civilizations, Subsistance and Environment" in **City Invincible: An Oriental Institute Symposium** (Carl H. Kraeling & Robert Mccormick Adams, ed.). University of Chicago Press, p. 281, & Adams, Robert McCormick (1965) Land **Behind Baghdad: A History of Settlement on the Diyala Plains**. University of Chicago Press, Chicago, pp. 40-41.

(57) Adams (1960), p. 281.

(58) Adams (1965), pp. 40-41.

(59) Adams (1966), p. 12.

(60) Adams (1966), p. 45, & Adams (1968), p. 203.

(61) Englund, R.K. (1998) "Texts from the Late uruk period" in **Mesopotamien: Spaturuk-Zeit und Fruhdynastische Zeit** (P. Attinger and M. Wafler, eds.). Vandenhoeck and Ruprecht, Universitatsverlag and Gottingen, pp. 128-43.

(62) Adams (1966), pp. 48-9, & Adams (1968), p. 203.

(63) Adams (1966), pp. 48-51, & Adams (1968), p. 203.

(64) Adams (1966), pp. 53-8, & Adams (1968), pp. 203-4.

(65) Adams (1968), pp. 204-5.

❊ ❊ ❊